جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

-تحليل لعينة من الدراسات السابقة-

مقدمة من طرف الطالبة:

بلجيلالي أسماء.

تحت إشراف:

د.مواعي بحرية.

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوقروة مريم	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة عبد الحميد بن بديس -مستغانم-
مقررا	مواعي بحرية	أستاذة محاضرة"أ"	جامعة عبد الحميد بن بديس- مستغانم-
مناقشا	دردور أمال	أستاذة مساعدة"أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

السنة الجامعية:2021/2020.

إهداء

الى من أحبني ورعاني ودعمني وكان سببا في نجاحي الى من أفكر فيه كل ثانية تمر من حياتي الى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه علها تكون في ميزان حسناته.

الى حياتي وجنتي ووجداني الى من ربتني واحسنت تربيتي الى من انتظرت هذه اللحظة اكثر مني الى امي الغالية.

الى أخواي وقرة عيني الى سندي ورفقاء دربي فاروق وزهرة.

الى صديقاتي وأخواتي بالعشرة ورفقاء الدرب والمشوار الدراسي يسرا، هدى، إيمان، أسماء، حليمة ستبقون دائما سبب سعادتي وتوفيقي.

الى صديقي وأخي الذي يقف دائما بجانبي محمد، عبد القادر، عمر.

إلى كل عائلتي وأصدقائي الذين لم أستطع ذكرهم.

إلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي من قريب أو بعيد.

شكر وتقدير

"قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

في البداية أشكر الله العلي القدير الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، واللهم صلي وسلم على سيدنا محمد سيد الأولين والأخرين.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

كما يشرفني أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذة الدكتورة مواعي بحرية على تفضلها وإشرافها على هذا العمل وما قدمته من نصح وإرشاد طيلة فترة البحث فما تعلمته منها يشكل منهاج للحياة ادعو الله أن أكون أهلا للحفاظ عليه، وأن الكلمات تعجز عن إفاء الدكتورة حقها في الثناء والشكر على فضلها في اخراج هذا العمل في الصورة التي هو عليها نقول لها بشركي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير".

كما أتقدم بالشكر الجيل الى عائلتي أمي وإخوتي وأسأل الله أن يحفظهم ويرعاهم لي دوما وكما لا أنسى صديقاتي التي ساعدنني في إتمام هذه المذكرة ولم يبخلوا عليا النصائح يسرا، ايمان، هدى، ولكل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة.

وختاماً أسأل العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتم علينا ما بدأناه.

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء.	**أ**
شكر وتقدير	**ب**
قائمة المحتويات	**ج**
قائمة الأشكال	**هـ**
قائمة الجداول	**و**
مقدمة عامة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري لتدقيق الحسابات والتجارة الإلكترونية.	**5**
تمهيد.	**5**
المبحث الأول: ماهية تدقيق الحسابات.	**6**
المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات.	**6**
المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات.	**7**
المطلب الثالث: أهمية التدقيق وأهدافه.	**15**
المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات.	**18**
المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسته للمهنة.	**18**
المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات.	**19**
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.	**21**
المبحث الثالث: ماهية التجارة الإلكترونية.	**25**
المطلب الأول: تعريف التجارة الإلكترونية.	**25**
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التجارة الإلكترونية وأشكالها.	**26**
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية.	**29**
خلاصة الفصل.	**31**
الفصل الثاني: أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق الحسابات.	**32**
تمهيد.	**32**
المبحث الأول: علاقة التجارة الإلكترونية بالتدقيق.	**33**
المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمدقق الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية.	**33**
المطلب الثاني: مخاطر مهنة التدقيق وأدلة الإثبات في ظل التجارة الإلكترونية.	**34**
المطلب الثالث: بيان التدقيق الدولي للتجارة الإلكترونية.	**37**
المبحث الثاني: آليات تطبيق التدقيق على بيئة تجارة الإلكترونية.	**38**
المطلب الأول: متطلبات التدقيق في بيئة التجارة الإلكترونية.	**38**
المطلب الثاني: معايير التدقيق ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات.	**40**

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق.	44
المبحث الثالث: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الإلكترونية.	46
المطلب الأول: ماهية جودة تدقيق الحسابات في النظم الإلكترونية.	46
المطلب الثاني: ماهية تدقيق الإلكتروني للحسابات.	49
المطلب الثالث: مدخل التدقيق في النظم الإلكترونية.	50
خلاصة الفصل.	53
الفصل الثالث: دراسة حالة	54
تمهيد	54
المبحث الأول: دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالجزائر (دراسة استدلالية)	55
المبحث الثاني: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية (دراسة استدلالية)	58
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعينة من المدققين السورين (دراسة استدلالية)	61
خلاصة.	64
خاتمة عامة.	65
قائمة المراجع.	69

قائمة

الأشكال والجداول

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(I .1)	أنواع التدقيق	8
(I .2)	الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات.	17
(III.1)	مدخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية.	50

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(I .1)	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	13-14.
(I .2)	مصفوفة كوبل.	28.
(II .1)	مخاطر التدقيق.	34.
(III.1)	نتائج إختبار (T) للفرضيات.	65.

المقدمة

1- توطئة

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم خاصة حداثة تقنيات الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات أدى الى حاجة عالم الأعمال بصورة عامة ومجال أعمال التجارة بصورة خاصة إلى ضرورة استعمال هذه التكنولوجيا والاستفادة منها وهو ما عرف بمصطلح "التجارة الإلكترونية" التي ترتكز على ممارسة مختلف أنشطة التجارة من بيع وشراء عمليات الترويج والإعلان باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلوماتية أساس وعماد الإدارة الحديثة حيث تلعب تكنولوجيا شبكة الاتصال دور استراتيجي في تفعيل نظام المعلومات بالمؤسسة الذي يساعد المسيرين والمدراء في عملية اتخاذ القرارات بما يحقق مبدأ الإدارة المتكاملة التي تستند إلى تقنيات الاعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في تسير المؤسسة، وهنا يبرز دور المدقق الذي أصبح ومع التطور المعلوماتي يقوم بعملية تدقيق الحسابات المالية وسجلات المؤسسة عن طريق الوسائل الإلكترونية ليقدمها سواء للمسيرين او مجلس الإدارة.

وعليه فإن التجارة الإلكترونية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها مهنة التدقيق الأمر الذي دفع بالتنظيمات المهنية لإصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى التطوير والتأهيل المهني للمدقق، وعليه يحتاج المدقق الى أن يكون على دراية كافية بتكنولوجيا المعلومات لكي يتمكن من التعامل مع أدلة الإثبات الإلكترونية بالتوثيق من صحتها وسلامتها، وبالتالي تحقيق جودة التدقيق واعتبار الوسائل الالكترونية وسيلة وألية لتحسين فعالية ودور التدقيق المحاسبي في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

2- طرح الإشكالية

وعليه وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الموالي:

كيف تؤثر بيئة التجارة الإلكترونية على جودة تدقيق الحسابات؟

وحتى نتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها الى جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن تقدميها من خلال ما يلي:

- ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة تدقيق الحسابات؟
- ماهي متطلبات التدقيق في بيئة التجارة الإلكترونية؟
- ماهي المشاكل والمخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟

3- فرضيات الدراسة

تقتضي معاجلة الإشكالية أعلاه وضع جملة من الفرضيات التي تحدد الإطار العام للدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- الفرضية الأولى: تؤثر التجارة الإلكترونية على جودة مهنة التدقيق.

- الفرضية الثانية: يتطلب من المدقق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور التكنولوجي للمعلومات.
- الفرضية الثالثة: يوجد العديد من المشاكل والمخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية.

4- دوافع اختيار الموضوع

لم يكن اختيارنا لموضوع الدراسة وليد الصدفة، ولكن كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وأهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- ✓ حداثة الموضوع حيث يعتبر من المواضيع الحديثة التي لم تعالج كثيرا.
- ✓ الاهتمام بموضوع الدراسة كونه يدخل ضمن التخصص.
- ✓ محاولة تسليط الضوء على أهمية الحرص على جودة التدقيق في ظل تجارة الإلكترونية.
- ✓ التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي غير من طرق التقليدية في إدارة الأعمال.
- ✓ الأهمية التي تكتسيها مهنة التدقيق والتي تجعلها محاطة بالعديد من الدراسات.

5- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا الموضوع من التطور التكنولوجي الذي يشهده عالم الأعمال في الوقت الراهن حيث أن إشكالية الدراسة تحاول معالجة موضوع ذا أهمية بالغة لممارسي مهنة التدقيق، فالبحث يسلط الضوء على نواحي التأثير على جودة عملية التدقيق المحاسبي في ظل بيئة نظم المعلومات التكنولوجية بشكل خاص، وكذلك الأثر الذي تشكله تكنولوجيا المعلومات على هذه المهنة بشكل عام.

6- أهداف الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى ما يلي من الأهداف:

- تسليط الضوء على كيفية تأثر جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية

- إبراز العلاقة بين التجارة الالكترونية وتدقيق الحسابات.

- التعرف على آليات ومتطلبات التدقيق في ظل بيئة التجارة الالكترونية وكذلك مداخل الأنظمة الإلكترونية.

- التحديات والمشاكل التي تواجهها مهنة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

7- الدراسات السابقة

- ➢ **دراسة صالح حميداتو** بعنوان: "تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2017، حيث

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الالكترونية، ومحاولة إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية، وفي محاولة للفت انتباه الهيئات المشرفة على المحاسبة والمراجعة لمشاكل التجارة الالكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، فيما أظهرت النتائج وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تستدعي اهتمام المشرفين على المحاسبة والمراجعة للاستعداد لممارسة المهنة في ظل بيئة تكنولوجية، وأسفرت النتائج أيضا على أن مراجعو الحسابات في الجزائر غير قادرين على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الالكترونية في ظل مهاراتهم الحالية .

- **أنور عبيدة، سالمي محمد الدينوري**، بعنوان: تحديات ومتطلبات مهنة مدقق الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الأول، المجلد13، 2020، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تقييم مهنه تدقيق الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتبيان اثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لتدقيق الحسابات وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين، واجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان لمهنة تدقيق الحسابات متطلبات يجب اخذها في عين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الكترونية، كما انه يوجد العديد من التحديات لمهنه التدقيق الناشئة عن التجارة الإلكترونية منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملي.

- **زين يونس، كشرود بشير**، بعنوان: أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول، السنة، حيث أشار البحث إلى أن مهنة المراجعة تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المسارع في تقنية الأعمال الالكترونية، وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية، ومن هذه التحديات:

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.
- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنت والمدققة للتلاعب والتغيير من قبل صاحب المنشاة
- التلاعب أو التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تامين الموقع الالكتروني.

ولذلك كان للانتشار الالكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت أثرا واضحا على تفعيل دور الهيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتتلائم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

- **محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز**، بعنوان: أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة،

جامعة أم القرى، مكة المكرمة المملكة العربية السعودية، العدد 2، المجلد 21، 2007، حيث أوضح الباحث أن التجارة الإلكترونية تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين على حد سواء نظرا لاتجاه العديد من منظمات الأعمال لممارسة التجارة الإلكترونية، وتزايد حجم التجارة في الآونة الأخيرة مما يحتم على المهتمين طرق هذا الموضوع بعدد من الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التجارة الإلكترونية على جزئية مهمة من عمل المدقق، وتمثل الحلقة الأولى في عملية التدقيق وهي تخطيط أعمال التدقيق، وقد تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات من مكاتب التدقيق، وتم اختيار 20 عبارة تحتوي على دور المدقق في تخطيط التدقيق.

8- الحدود الزمانية

امتد عمر هذه الدراسة من بداية شهر نوفمبر من سنة 2021 إلى غاية منتصف شهر جوان من نفس السنة.

9- أدوات ومنهج البحث

بغية الوصول الى أفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة ثم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي فالمنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من البحث بغرض إعطاء نظرة كاملة حول البحث والاطلاع على كامل زواياه النظرية وحيثياته الأدبية؛ أما المنهج التحليلي فتم الإعتماد عليه أيضا وذلك لتحليل الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي حاولنا فيه قدر الإمكان الإجابة على إشكالية هذا الموضوع.

10- تقديم خطة البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم دراستنا إلى تلات فصول كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لتدقيق الحسابات والتجارة الإلكترونية تطرقنا من خلاله الى الجانب النظري لتدقيق الحسابات ومحافظ الحسابات، ومفهوم التجارة الإلكترونية.

الفصل الثاني: بعنوان أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق الحسابات حيث قمنا من خلال هذا الفصل ب الإجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الثالث: بعنوان عرض وتحليل لبعض الدراسات السابقة التي قمنا بإعطاء لمحة شاملة عنها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتدقيق الحسابات والتجارة الإلكترونية

تمهيد:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

كما وتكتسي مهنة التدقيق ومند القدم اهمية كبيرة مما جعل منها علما قائما بذاته، فسارعت الجزائر الى تحديد قوانين وتشريعات تنظم بها هذا الاخير من بينها القانون 10-01 المؤرخ في رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010 الذي ينظم هذه المهنة ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بدراسة موضوع تدقيق الحسابات وكذا من يقوم بهذه المهنة.

ومن جهة اخرى سنقوم أيضا بدراسة موضوع التجارة الالكترونية وما لها من اهمية في تطور التعاملات التجارية من التقليدية الى عصرية تكنولوجية.

وعلى هذا الاساس سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- **المبحث الاول: ماهية تدقيق الحسابات.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات.**
- **المبحث الثالث: ماهية التجارة الالكترونية.**

المبحث الاول: ماهية تدقيق الحسابات.

نشأت مهمة التدقيق من حاجة الانسان الى التحقق من صحة البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة اولا لدى الحكومات، حيث تذل الوثائق التاريخية على ان حكومة القدماء المصريين واليونانيين كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع الى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، ومن هنا نجد ان كلمة التدقيق auditing مشتقة من كلمة لاتينية audire معناها يستمع.

المطلب الاول: تعريف تدقيق الحسابات

لقد تنوعت وتعددت الجوانب التي تم التطرق فيها الى تعريف التدقيق، وهذا باختلاف الهيئات والاطراف الصادرة عنها ورغم بعض الاختلاف الشكلي لهذه التعريف الا انها تصب في نف الهدف، نذكر اهم التعريف فيما يلي:

التعريف الاول: تعريف الجمعية المحاسبة الامريكية "التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية، ودالك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق".[1]

التعريف الثاني: تعريف اتحاد المحاسبين الأمريكيين: "اجراءات منظمة لأجل الحصول على الادلة المتعلقة بالإقرارات او بالأرصدة الاقتصادية والاحداث، وتقيمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقات بين هذه الاقرارات ومقياس معين، وايصال النتائج للمستفيدين".[2]

التعريف الثالث: تعريف مصرف الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسيين "التدقيق فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء راي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجداول حسابات النتائج لمؤسسة ما ".[3]

التعريف الرابع: هو عملية جمع وتقيم الادلة للإثبات بطريقة منهجية وموضوعية عن طريق شخص كفء ومستقل لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة والتقرير عن نتائج دالك للأطراف ذات المصلحة.[4]

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية، 2004-2005، ص18.

[2] هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار النشر، الاردن، 2006، ص20.

[3] وليام توماس، امرسون هنكي، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الاول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997، ص28.

[4] امين سيد احمد لطفي، المراجعة الدولية وعمولة اسواق راس المال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005، ص103.

تعريف الخامس: التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا اقتصاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة.[1]

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص ما يلي:

- التدقيق عملية منتظمة.
- ان المدقق هو شخص مؤهل ومستقل.
- ان يبتعد المدقق عن اي تحيز وان يتسم تقريره بالحياد.
- ان يعتمد المدقق في تقريره على ادلة وقرائن اثبات.
- تبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق عن طريق تقرير خاص.
- اعداد التقرير وفق مبادئ وقوانين المحاسبية المعتمدة.

كما يمكن اقتراح تعريف شامل للتدقيق:

" التدقيق هو عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، لفحص انظمة الرقابة الداخلية، البيانات، الحسابات المثبتة في الدفاتر وسجلات، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، بهدف ابداء راي فني محايد، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي.

هناك العديد من الاسس التي يتم عليها تصنيف عمليات تدقيق الحسابات إلى عدة أنواع وكل نوع يتضمن أنواع مختلفة لعملية تدقيق الحسابات، هذه الأنواع تستعمل لغرض الوصف فقط، حيث ان مفهوم تدقيق الحسابات ومبادئه العلمية لا تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر منها إلى عملية تدقيق الحسابات.[2]

[1] خالد امين عبد الله، عالم التدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص13.

[2] زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للطباعة والنشر، عمان 2009، ص211.

يمكن شرح هذه التصنيفات من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (I . 1): أنواع التدقيق.

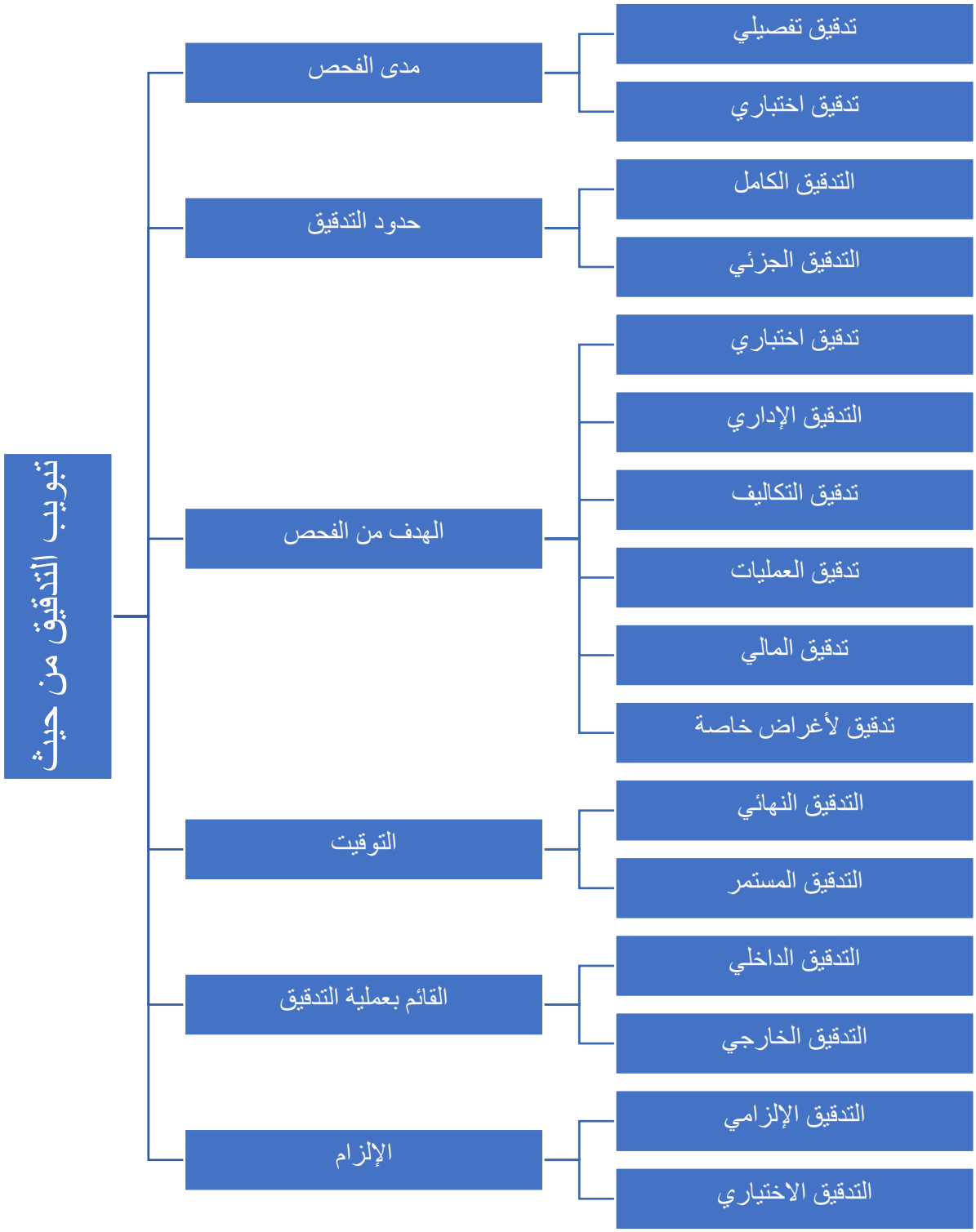

المصدر: غسلان فلاح مطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص24.

وبالرجوع إلى الادبيات النظرية في هذا المجال نجد العديد من أسس التصنيف وهي: [1]:

1. أنواع التدقيق من حيث الحدود:

1.1. التدقيق الكامل: هو التدقيق الذي لا يواجه فيها المدقق أية قيود عل نطاق او مجال عمله تفرضها عليه الادارة، لكن يتعين عليه في نهاية الامر ابداء رايه الفني عن مدى سلامة القوائم المالية ككل، بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث انه يتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص.[2]

1.2. التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة اي ان التدقيق يتضمن وضع قيود على نطاق او مجال يراعي ان الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوبة على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال او نطاق او حدود التدقيق المكلف به وبذلك يتطلب الامر هنا وجود اتفاق كتابي (رسالة ارتباط) بين حدود التدقيق والهدف منه حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل اليها كي لا ينسب اليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق.[3]

ومن امثلة التدقيق الجزئي ما يلي: [4]

- الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من المقبوضات والمدفوعات.
- الاتفاق على تدقيق العمليات الخاصة بالمخازن.
- الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة.
- الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط.
- الاتفاق على تدقيق قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

ومن العرض المقدم يمكن التوصل الى ان تدقيق المؤسسة سواء كان كاملا او جزئيا يتوقف على الالتزام القانوني لهذه المؤسسة وعلاقتها بالملاك، ولذلك فان شركات المساهمة تتبع التدقيق الكامل، بينما شركات الاشخاص والمؤسسات الفردية فان ذلك يتوقف على طبيعة الإنفاق لتحديد طبيعة التدقيق وحدوده.

[1] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003، ص34.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] احمد حلمي جمعة، المدخل الى تدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر، عمان2005، ص10.

[4] مرجع وموضوع نفسهما.

2. انواع التدقيق من حيث الفحص:

2.1. التدقيق الشامل (التفصيلي): وتعني المراجعة الشاملة او التفصيلية ان يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، اي ان يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظة ان هذه المراجعة تصلح للمؤسسات صغيرة الحجم، حيث انه في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة الى زيادة اعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتها باستمرار.[1]

2.2. التدقيق الاختياري: هو التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بسلامة نظام الرقابة الداخلية ويتم هذا التدقيق باتباع أحد هذه الاساليب:[2]

- التدقيق الشخصي.
- علم الاحصاء (العينات الاحصائية)

واتباع المدقق لأحد هذه الأساليب يعتمد على الخبرة المفاهيم الاحصائية الهامة مثل: المجتمع، العينة، الوسط الحسابي، التشتت، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختبار العينات ولذلك يعتبر التدقيق الاختياري هو الاساس السائد للعمل الميداني الآن، وان التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الاساس ولقد تم التأكيد على ذلك في المعيار الدولي رقم 530 عن تطبيق العينات.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ضرورة التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختياري من ناحية اخرى، وذلك تجنبا للخلط بين هذه الانواع، حيث ان التدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات المستندات، في حين انه يكون اختياريا إذا تم فحص جزء معين منها؛ وكذلك الحال فان التدقيق الجزئي قد يكون تفصيليا اذا تم فحص جميع العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء محل التدقيق، وقد يكون اختيارا اذا تم اختبار عينه من مجموعه مفردات ذلك الجزء.

3. من حيث التوقيت:

3.1. التدقيق النهائي: وهو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية واعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ويستعان بهذا الاسلوب في المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة ولهذا النوع من المراجعة مجموعة من المزايا والعيوب وهي:[3]

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص36.

[2] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق دكره، ص12.

[3] محمد سمير الصبان، مرجع سق ذكره، ص38.

- **المزايا:**

تتمثل مزاياه فيما يلي:[1]

- تخفيض احتمالات التلاعب او تغيير في البيانات او الارقام التي تم مراجعتها لان جميع الحسابات قد تم تسويها وإقفالها.

-عدم ارتباك حدود في العمل داخل المؤسسة لعدم كثرة التردد على المؤسسة الا بعد الاقفال.

-يفضلها الكثير من المراجعون الذين يتعاملون مع العديد من المؤسسات فلا يتوفر لديهم الوقت الكافي على مدار السنة لممارسة اسلوب المراجعة المستمرة.

- **العيوب:**

تتمثل فيما يلي[2]:

- تعتبر مراجعة غير شاملة في الغالب لان المدقق عادة يختار عينه من كل نوع من العمليات ويترك الباقي دون فحص.

-لا تصلح للمؤسسات كبيرة الحجم فقد يستغرق التدقيق وقت طويلا يزيد عن الحدود المتعارف عليها.

-يغلب عليها الاسلوب العلاجي وليس البقاء لأنها لا تعمل على كشف الاخطاء او الانحرافات بعد وقوعها فعلا وبعد انتهاء السنة المالية.

-قصر الفترة الزمنية الفاصلة لعملية التدقيق قد يؤدي الى ارتباك العاملين في مكاتب التدقيق وارهاقهم خاصه إذا كانت تواريخ السنة المالية للشركات التي يراجعون حساباتها واحدة او متقاربة.

- عدم اهتمام العاملين بالمؤسسات بأداء أعمالهم، لعلمهم بان الاخطاء لم تكتشف الا في نهاية السنة المالية وبالتالي لديهم الوقت الكافي لتسوية هذه الاخطاء.[3]

3.2. التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بإجراء الفحص والاختبارات على مدار السنة، اي من خلال التردد على المؤسسات عدة مرات خلال السنة المالية ومن خلال التدقيق المستمر يقوم مدقق الحسابات بتحديد برنامج زمني يتم الالتزام به، وفي النهاية يقوم بإبداء الراي الفني المحايد في موعد المحدد بعد ان يقوم بعملية مراجعة نهائية بعد اقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية، يلائم التدقيق المستمر المؤسسات الكبيرة الحجم التي تتعامل بعدد كبير من العمليات اليومية حيث انه يصعب استخدام التدقيق النهائي فيها .[4]

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سق ذكره، ص38.
[2] مرجع وموضوع نفسهما.
[3] محمد السيد سرايا، اصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص40.
[4] غسلان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص24.

يتميز التدقيق المستمر بعدد من النقاط اهمها:[1]

- ✓ متابعه عمليات المؤسسات اولا باول وسرعه اكتشاف الاخطاء اولا باول مجرد اكتشافها دون الانتظار حتى نهاية السنة
- ✓ المساعدة في حل اي مشكلة بمجرد ظهورها دون الانتظار فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية.
- ✓ المساعدة في زيادة نطاق التدقيق.
- ✓ المساعدة على انجاز الاعمال في الوقت المناسب وبشكل منتظم على مدار السنة المالية نظرا لشعور العاملين بوجود المدقق وتردده عليهم بصفه مستمرة
- ✓ انتشار عمل المدقق في مكاتب التدقيق على مدار السنة المالية يتيح فرصه التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من مدققين حديثي التخرج.

وبالرغم من مزايا التي يتمتع بها التدقيق المستمر الا انه يواجه بعض اوجه القصور التي تتمثل في: [2]

- ✓ قد يحدث نوع من التلاعب بعد ان ينتهي المراجع من عمله حيث من الطبيعي في هذه الحالة ان لا يقوم المراجع بمراجعه ما قام بمراجعته مره اخرى.
- ✓ قد يؤدي تردد المراجع بصفة دائمة على المؤسسة الى ارتباك العاملين وخاصة إذا كانت زيارته في اوقات الغير مناسبة.
- ✓ كثرة زيارة المراجع قد تنشا ايضا نوع من العلاقات الصداقة مع العاملين مما قد يؤثر على مبدا الحياد والاستقلال التي يجب ان يتمتع بها.

يتضح لنا ان لكل من المراجعة النهائية والمستمرة عدد من العيوب والمزايا مما جعل التطبيق العملي يتضمن تبني المؤسسات للمزيج بينهما للاستفادة من المزايا التي يقدمها كل اسلوب.

4. من حيث الجهة القائمة بالتدقيق:

4.1. التدقيق الداخلي: لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية ومن ثم فهي تعتبر جديدة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الادارة لأحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية كأداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة اهداف الادارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الاخرى.

مما سبق يمكن القول بان المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية تعمل على تزويد الادارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي التالية:[3]

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب ناصر علي، مرجع سبق ذكره، ص30.

- ✓ دقة انظمه الرقابة الداخلية.
- ✓ الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام المشروع.
- ✓ كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

وينقسم التدقيق الداخلي الى ثلاثة انواع: التدقيق المتطابق، التدقيق الفعال، وتدقيق التسيير.

التدقيق الخارجي: هو الفحص الانتقالي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على راي حول عدالة القوائم المالية، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة.[1]

يتضح من التعريف السابق ان هناك اوجه اختلاف بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

جدول رقم(I .1): الفرق ين التدقيق الداخلي والخارجي.

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الهدف من التدقيق	**-الهدف الرئيسي: خدمه طرف ثالث عن طريق القوائم المالية التي تعدها الادارة حول نتيجة الاعمال والمركز المالي. - الهدف الثانوي: اكتشاف الاخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.**	**-الهدف الرئيسي: خدمه الإدارة عن طريق التأكد من ان نظام المعلومات المحاسبية يقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الاخطاء والانحراف عن السياسة الموضوعة.**
نوعية من يقوم بالمراجعة	**شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.**	**موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الادارة.**
درجه الاستقلال في اداء العمل وابداء الراي.	**يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عمليه البحث والتقييم وابداء الراي.**	**تمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الادارات ولكنه يخضع لرغبات وحاجات الادارات الاخرى.**

[1] غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص25

المسؤولية.	**مسؤول امام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورايه الفني عن القوائم المالية إليهم.**	**مسؤول امام الإدارة ومن ثم يقدم التقرير بنتائج الفحص والدراسة الى مستويات الادارة العليا.**
نطاق العمل.	**يحدد ذلك امر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.**	**تحدد الادارة نطاق عمل المراجع الداخلي فيقدر المسؤوليات التي تعهد بها الادارة للمراجع الداخلي يكون نطاق عمله.**
توقيت الاداء.	**يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون في بعض الاحيان على فترات منقطعة خلال السنة.**	**يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار ايام السنة.**

المصدر: محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006، ص34-35.

5. انواع التدقيق من حيث الالزام:

تنقسم انواع التدقيق من حيث الالزام الى نوعين هما التدقيق الالزامي والتدقيق الاختياري:[1]

5.1. التدقيق الالزامي: وهو التدقيق الذي توضع متطلباته القانونية المختلفة بواسطة القوانين ذات العلاقة مثل قوانين الضرائب وقانون الشركات، ولا يتم تعديل هذه المتطلبات بواسطة المؤسسات التي تخضع للتدقيق بل تتم التعديلات بواسطة القوانين.

5.2. التدقيق الاختياري: يتم التدقيق الاختياري بناء على طلب من جهات او أطراف ذات صلة بالمؤسسة مثل اصحاب المؤسسات او اصحاب المصالح الذين تتأثر قراراتهم بما يدور في المؤسسة، لهذا فانه يتناسب مع شركات التضامن والاشخاص وشركات الافراد، ويحق لطالبي المراجعة تحديد نطاق المراجعة.

6. من حيث الغرض:

تختلف اغراض التدقيق حيث نجدها كما يلي:[2]

6.1. التدقيق الاداري: هو التدقيق الذي يتم بهدف التحقق من كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصائح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الاداري المطبق وهو يعتبر اداة من

ادوات الإدارة، لذلك يقوم التدقيق الاداري بتدقيق جميع الاحداث التي تتم في المؤسسة، خطط الادارة، اهداف الادارة، استغلال الطاقة الانتاجية، التنسيق بين الادارات في مستوياتها المختلفة.

[1] زهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

6.2. تدقيق التكاليف: هو التدقيق الذي يخص دفاتر وسجلات التكاليف وبهذا يهدف الى فحص واختيار السجلات ومدى مطابقتها للواقع؛ يطبق هذا النوع من التدقيق في بعض الدول التي يوجد لديها عدد كبير من الشركات الصناعية التي تتبع القطاع العام، وقد عرف تدقيق التكاليف بانه التحقق وفحص صحة حسابات التكاليف ومدى التزام المؤسسة عند اعدادها الخطط والمعايير الموضوعية.

6.3. التدقيق لأغراض خاصة: هو ان يتم تعيين المدقق من قبل جهة معينه في سبيل الوصول الى حقيقة معينة، فمثلا يقوم البنك المقرض بتعين مدقق في سبيل التعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب القرض، او يتم تعينه للتعرف على نصيب أحد الشركاء في حالة وجود تصفية لشركة معينة.

المطلب الثالث: اهمية التدقيق وأهدافه.

يكتسي التدقيق أهمية بالغة لدى العديد من الأطراف سواء كانت داخلية او خارجية كما أنها تحقق أهداف مختلفة وذلك في ظل مجموعة من الخصائص المميزة له وفي هذا السياق سنبرز أهداف التدقيق، وأهميته.

1-أهمية التدقيق

تبرز اهمية التدقيق بالنسبة للمستفيدين منه حيث ينقسم هؤلاء الى مستفيدين خارجين واخرون داخليون من بنوك مستثمرون مساهمون ورجال الاعمال مصالح ضريبية نقابات عمال[1]؛ وعليه فان القيام بعمليه التدقيق يجب ان تخدم العديد من الاطراف التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة ومن هذه الاطراف:[2]

- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التدقيق مهما في ادارة المشروع حيث تعتمد الادارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق، ويجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسة.
- **المؤسسات المالية والبنوك:** يعتبر التدقيق ذا اهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل لقرض او تمويل مشروع حيث ان تلك المؤسسات تعتمد في عمليه اتخاذ القرار ومنح القرض او عدمه على قوائم مالية مدققة بحيث توجه اموالها الى طريق صحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.[3]
- **الجهات الحكومية:** تعتمد هذه الاخيرة على القوائم المالية المدققة في الكثير من الاغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة الى الاتحادات والنقابات التي تعتمد على قوائم المالية المدققة في حاله خلاف بين المؤسسة او اي طرف اخر.

[1] توفيق مصطفى ابو رقبة واخرون، تدقيق ومراجع الحسابات، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص15.

[2] غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند اصدارها معايير المراجعة في عام 2002 ان اهميه التدقيق تكون على سبيل المثال في:[1]

- تساعد المستقلون على المحافظة على امانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة الى المؤسسة مالية وذلك للمقرضين وحاملي الاسهم للحصول على راس المال.
- يعمل المدراء في الادارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون في استغلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع قرارات اداريه سليمه.

2-اهداف التدقيق :

تطورت اهداف التدقيق نتيجة عوامل عده في الفترة الاخيرة، ولقد كان لعبارة القاضي (لوبس) في قضية حلج القطن سنه 1897 الاثر الاكبر في تغيير النظر لعملية التدقيق ككل، وهي العبارة المشهورة ان "المدقق هو كلب حراسة لا كلب بوليس لاقتناء أثر المجرمين" ويمكن تحديد اهداف التدقيق في مجموعتين اساسيتين هما التقليدية والحديثة المتطورة.[2]

1.2 اهداف تقليدية: وهي تنقسم الى نوعين هما:

❖ **اهداف رئيسية:**

- ✓ التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ ابداء راي فني محايد يستند على ادلة قوية لا عن مدى مطابقة قوائم المالية للمركز المالي.

❖ **الاهداف الفرعية:**

تتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:[3]

- اكتشاف ما قد يوجد في السجلات والدفاتر من الغش.
- تقليل فرص ارتكاب الاخطاء والغش ودالك في وضع ضوابط واجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الادارة على التدقيق يساعد على تقرير ورسم سياسة ادارية، واتخاذ القرارات حاضرا او مستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاد القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

[1] غسلان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[2] رأفت سلامة محمود واخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص21.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

- مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقديم تقارير مختلفة وملأ الاستمارات الحكومية لمساعدة المدقق.

هذا ويمكن يمكن حصر الاهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل التالي:

الشكل (2. I): الاهداف التقليدية لمدقق الحسابات.

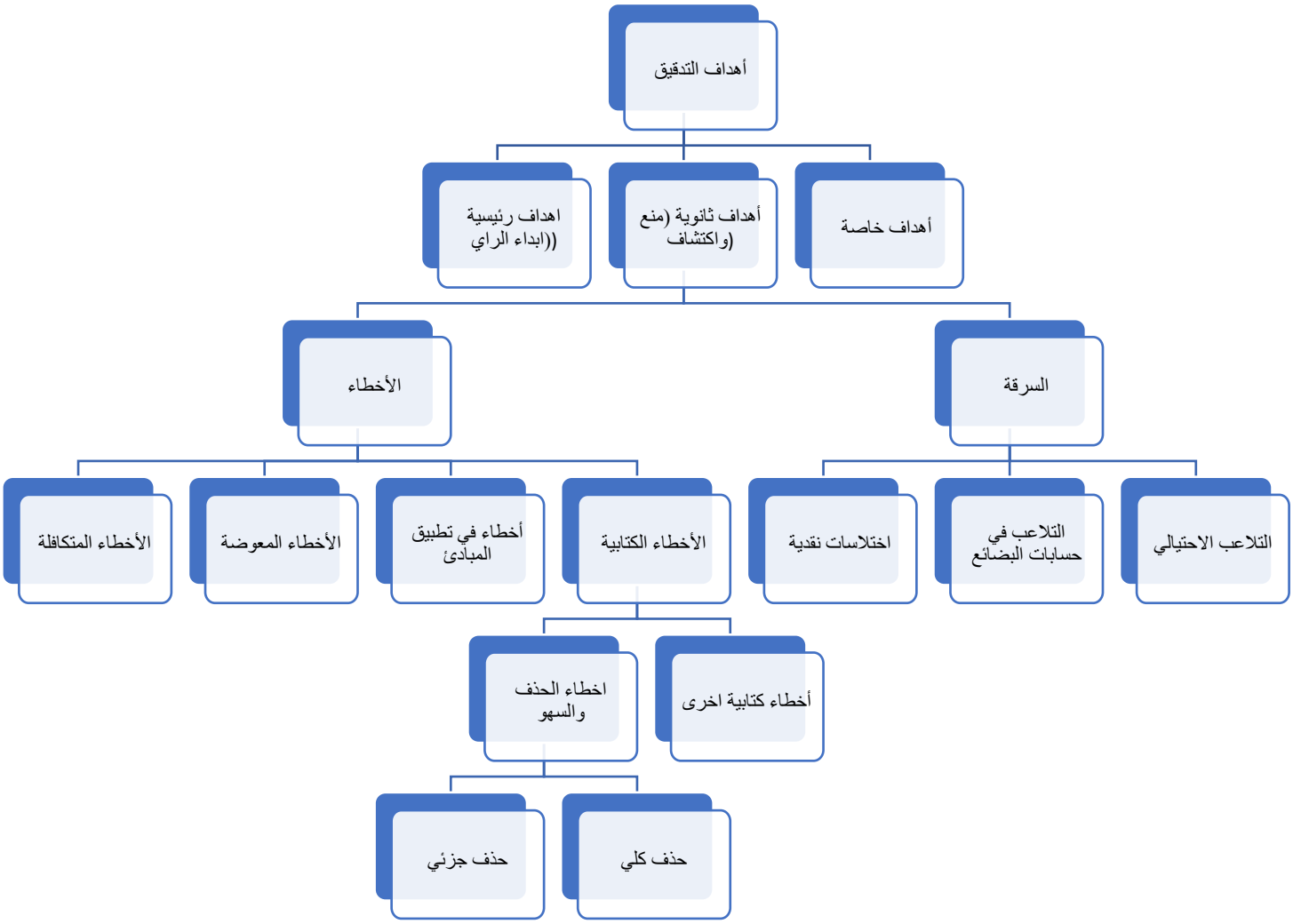

المصدر: غسلان فلاح مطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص24.

2.2 ا لأهداف الحديثة او المتطورة: تتمثل فيما يلي:[1]

- مراقبه الخطط ومتابعه تنفيذها ومدى تحقيق الاهداف وتحديد الانحرافات واسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الاعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

[1] رأفت سلامة محمود وزملائه، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات.

تعد مهنة محافظ الحسابات من المهن القديمة، نظمها القانون الفرنسي الصادر عام 1867م ولكن محافظو الحسابات في تلك الفترة لم يكونوا متمتعين باستقلالية ولا بسلطة حقيقية ولا بنفوذ، لأن المشرع كان ينظر إليهم على أنهم مجرد أتباع للجمعيات العمومية، لا يتطلب منهم امتلاك مؤهلات علمية لممارسة مهنتهم، وبصدور قانون 24 جويلية 1966 المتعلق بمحافظي الحسابات صححت هذه الوضعية الخاطئة ومهد الطريق لمحافظي الحسابات للقيام بمهامهم على أحسن وجه.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسته للمهنة.

نشير الى أن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كان ينظمها القانون 08/91 الصادر سنة 1991 والذي لم يعدل الى غاية إلغائه بصدور قانون جديد في جويلية 2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

1. التعريف بمحافظ الحسابات.

هناك عدة تعريفات لمحافظ الحسابات نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:" يعرف حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كما يلي: " يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس نشاطه بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

التعريف الثاني: عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب مادة 715 مكرر4 في (المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 ابريل 1993 كما يلي:[2]

"تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية، للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها".

كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إليهم، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها ويصدقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة، وصحة ذلك ويتحقق مندوب الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين. كما يمكن إستدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال، وإذا لم يتم تعيين الجمعية العامة لمندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعينين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، ويمكن

[1] المادة 22، القانون رقم 01/10 المؤرخ في 27 جويلية 2010 والمتعلق بمهام الخبير المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص:07.

[2] لمادة 715 مكرر 5، القانون التجاري، الامانة العامة للحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2007، ص 188.

أن يقدم هذا الطلب إلى كل معني وفي الشركات التي تلجأ علنيا للإذخار بواسطة السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.[1]

واستخلاصا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس مهنة المراقبة والمراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية للتحقق من مشروعية صحتها والمصادقة عليها ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير.

2. شروط ممارسة المهنة:

كما جاء في القانون (01-10) في المادة 04 الذي حدد شروط لممارسة هذه المهنة كما يلي:[2]

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يكون متحصل على شهادة المهنة أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- ألا يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق للشروط المنصوص عليها.
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة (6) من نفس القانون.

المطلب الثاني: تعين وموانع تعين محافظ الحسابات.

حتى يكون محافظي الحسابات على قدر من الكفاءة، ألزمت التشريعات التجارية على كل من يريد ممارسة هذه المهنة أن تتوفر فيه بعض الشروط الخاصة لتعينه، وأخصت تشريعات آخرى لموانع تعينه.

1. تعين محافظ الحسابات.

عملية اختيار محافظ الحسابات عملية معقدة لذلك يجب أن يكون هناك معايير تستخدم للمفاضلة بينهم، وذلك حسب المادتين 27 و26 من القانون 10-01 حيث اشترطت ما يلي:[3]

- ✓ يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة فقط.
- ✓ يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات من قبل لجنة من مديري المؤسسات اعتمادا على كفاءته.

[1] المادة 715 مكرر 5، القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2] المادة 22، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] مرجع وموضوع نفسهما، ص07.

- ✓ يجب الحصول على قائمة لجميع محافظي الحسابات الذين تقدموا للمنافسة وجمع المعلومات المتكاملة عنهم.
- ✓ يتم اختيار ثمانية محققين من ذلك القائمة.
- ✓ يتطلب منهم تقديم عرض مبدئي.
- ✓ يتم فحص العروض بدقة كاملة، ويتم التركيز على سمعة المكتب وخبرته السابقة وحجم الأتعاب وفريق المراجعة.
- ✓ يتم مقابلة محافظي الحسابات الثمانية، وطلب أي معلومات إضافية ويتم تصنيفهم إلى ثلاث فقط.
- ✓ يسمح لمن تم اختياره لفحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وتقديم عرضه الرسمي المفصل.
- ✓ يتم المفاضلة بين محافظي الحسابات الثلاث بواسطة لجنة الاختبار.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التي تعين محافظ الحسابات للقيام بمهمته هي التي تقم بعزله أو تغييره وهذا في جميع المؤسسات، لأن عند تعيينه توضع له ضمانات كافية للقيام بعمله في جو يخلو من التهديد وبدون أي ضغط من القائمين بإدارة المؤسسة وذلك لضمان استقلال محافظ الحسابات.

2. موانع تعيين محافظ الحسابات:

حسب المادة 715 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات الآتية:[1]

- الأقارب والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بما في ذلك القائمين في الإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة المؤسسة.
- القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (10/1) أو كانت هذه المؤسسة نفسها تملك (10/1) من رأس المال هذه المؤسسات.
- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتب، أما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
- الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

[1] المادة 715 مكرر 5، القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص189.

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات:

لمزاولة أي مهنة لا بد من المرور بعدة مراحل وخطوات ومجموعة من المهام التي يجب القيام بها فلمحافظ الحسابات العديد من المسؤوليات والمهام نذكرها فيما يلي:

1. مهام محافظ الحسابات:

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23، 24، 25 من القانون (10.01) كما يلي:[1]

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة صحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقة للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.
- يقدم شروط إبرام الاتفاقيات بينهم الشركة التي يراقبها أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعينة مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها. دون التدخل في التسيير.
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة أو المدمجة وصورا الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ويترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية:[2]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على صحة انتظام الوثائق السنوية.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.

[1] المادة 23، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] المادة02، المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011الذي يحدد معايير تقرير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، ص13.

- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص حول استمرارية الاستغلال.

2. مسؤوليات محافظ الحسابات:

تتمثل مسؤوليات محافظ الحسابات كما نص عليها القانون 01/10 فيما يلي:[1]

2.1 مسؤولية فنية:

بموجب المادة 59 من القانون10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر " يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج"[2]. وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة، وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:[3]

- ✓ مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ الحسابية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما.
- ✓ مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد تم مراعاتها وتطبيقها تطبيقا سليما.

2.1. مسؤولية أخلاقية:

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهنة المراجعة في المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية والتي تسلط على محافظ الحسابات وأحالنا إلى التنظيم بخصوص تحديد الأخطاء و العقوبات التي تقابلها لقوله : " يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه ، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة " .[4]

[1] المادة 59، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص65.

[4] ، المادة 63، القانون رقم 01/10، مرجع وموضوع نفسهما.

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في:[1]

- الإنذار.
- التوبيخ.
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر.
- شطب اسمه من جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

ومن الأسباب التي يتحمل فيها محافظ الحسابات المسؤولية الأخلاقية هي:[2]

- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.
- تقديم بيانات مظللة وغير حقيقية.
- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- الإهمال أو التقاعس في أداء عمله.
- إذا أبدى رأيا معينا منافيا للحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.
- إذا لم يتضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

2.2. المسؤولية المدنية:

حمل المشرع الجزائري محافظ الحسابات المسؤولية المدنية وذلك بتشريعه للمادة 61 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 والتي تنص على " يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون. ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب اجتماع جمعية عامة بعد إطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة."[3]

وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجعون أهمها:[4]

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة.

[1] المادة 63، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص10.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص66.
[3] المادة 63، القانون رقم 01/10، مرجع وموضوع نفسهما.
[4] محمد السيد سرايا، مرجع وموضوع نفسهما.

- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.
- عدم قيامه نهائيا بأدائه لعمله.

ولذلك قد يتعرض محافظ الحسابات نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية المدنية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسئولين في الشركة.

2.3. المسؤولية الجزائية:

جاء في نص المادة 62 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 " يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجنائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني "[1]، وتنحصر هذه المسؤولية في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد.

ومن بين هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي:[2]

- تآمر المدقق مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.
- تآمر المدقق مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة والمساهمين.
- إغفال وتغاضي المدقق عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسئولين في الشركة وعدم إظهار تقريره ذلك خوفا على مصلحته الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة.
- الكذب في كتابة تقريره أو في الإدلاء بشهادته عند طلبها أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا.
- عدم احترام السر المهني للعميل أو للشركة العميلة.

[1] المادة 62، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص67.

المبحث الثالث: ماهية التجارة الالكترونية.

ساعد اختراع الانترنت في حدوث تحولات كبيرة في مفاهيم التجارة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمارس عبر الانترنت بشكل جزئي في البداية إلا أن أصبحت عملية إلكترونية بحتة وهو ما يعرف بالتجارة الالكترونية، وسنتعرض في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول التجارة الالكترونية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الالكترونية:

تعددت تعاريف التجارة الالكترونية وتنوعت نوجز بعضها فيما يلي:

التعريف الأول: عرفها البنك الدولي على أنها تستخدم شبكة أجهزة الحاسوب في تسهيل المعاملات من بينها الإنتاج التوزيع، البيع الإعلان عن السلع والخدمات في السوق.[1]

التعريف الثاني: عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التجارة الالكترونية على أنها " مصطلح يدل بصفة عامة على أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمؤسسات معتمدة على المعالجة والنقل الالكتروني للمعطيات خاصة النصوص والأصوات والصور".[2]

التعريف الثالث: التجارة الالكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين حيث أن الأول منه هو التجارة يشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تبادل السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد تحكمه عدة قواعد وأنظمة، أما المقطع الثاني أي الالكترونية فهو يشير إلى وصف لمجال أداة مهنة التجارة يقصد به ذلك الأداء والنشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية في مقدمتها الانترنت.[3]

التعريف الرابع: التجارة الالكترونية هي التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الالكتروني للبيانات متجاوزة الزمان والمكان وتغطي قطاعات عديدة.[4]

التعريف الخامس: عرفته منظمة التجارة العالمية: انه مجموعة متكاملة من العمليات عقد الصفقات، بناء العلاقات التجارية، توزيع، تسويق وبيع المنتجات الالكترونية.[5]

من خلال التطرق إلى التعريفات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي لمفهوم التجارة الالكترونية:

هي مجموعة المبادلات التجارية التي تتم الكترونيا عبر شبكات الاتصال في العالم حيث يكون فيها عمليات بيع وشراء الخدمات بين الأطراف المتعاملين عبر الوسيط الالكتروني بدلا عن العلاقات المباشرة بين الأطراف لتسهيل عبئ التجارة التقليدية.

---

[1] عطا الله عمر، تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير شعبة محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص45.

[2] أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 29.

[3] عامر إبراهيم قندليجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة، عمان، 2015، ص 29.

[4] صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة العراق، العدد1، المجلد 14، 2017، ص104.

[5] محمد عبد السين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص18.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التجارة الالكترونية وأشكالها.

مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي أصبحت التجارة الالكترونية تحقق نموا غير مسبوق في نسب المبيعات السنوية. كما أنها تلاحق ركب التطوّر وتواكب التغيرات التكنولوجية؛ في محاولة منها لتوفير تجربة متكاملة للمستهلكين بأبسط الطرق، وفيما يلي سنتطرق الى خصائص ومبادئ وكذا اشكال التجارة الالكترونية.

1. خصائص التجارة الالكترونية:

هناك العديد من الخصائص التي تميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية، وتتلخص فيمايلي:[1]

1.1-خاصية كلية الوجود : وهي تعني أنها متاحة في كل مكان وفي جميع الأوقات فهي تحرر السوق من مجرد كونه مكانا عاديا ومعيدا إلى الشكل الذي يسمح للزبون بالتسوق (Market place) إلى فضاء السوق فالسلعة أو الخدمة المعروضة على الانترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته بل بالعكس فان إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام الأسواق والتعامل مع مستخدمي الانترنت من كل أنحاء العالم سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

2.1-الوصول العالمي : تتيح تكنولوجيا التجارة الالكترونية للمعاملات التجارية إمكانية تجاوز الحدود الدولية إلى ابعد ما يكون بطريقة فاعلة جدا، حيث يشير الوصول إلى العدد الكلي من المستفيدين والزبائن الذين يمكن للتجارة الالكترونية إستقطابهم والحصول عليهم.[2]

3.1-المعايير العالمية: تعد هذه الخاصية من الخصائص الغير الاعتيادية المهمة جدا للتجارة الالكترونية إذ أن المعايير التقنية للأنترنت للتعامل مع تطبيقات التجارة الالكترونية تتصف بالعالمية حيث أنها تكون مشتركة بين جميع دول العالم، بالمقابل فان اغلب تكنولوجيا التجارة التقليدية تختلف من دولة إلى أخرى، إذن عالمية المعايير التقنية للتجارة الالكترونية أسهمت بشكل كبير في تقليص تكاليف الدخول إلى الأسواق وتقليص تكلفة البحث عن المنتجات، فإيجاد سوق عالمي واحد يتم فيه عرض أسعار وأصناف المنتجات، وتسمح للزبائن معرفة، الأسعار، شروط التوزيع وغيرها من المعلومات الهامة لمنتج محدد في أي موقع في العالم.[3]

1.4-الإثراء: يقصد به التوظيف بين عدد الزبائن الذين تستطيع المؤسسة الوصول إليهم ومدى قدراتها على تزويدهم بالخدمات والمعلومات التي يحتاجونها، ففي ظل التجارة التقليدية نجد محدودية الموارد وقيود التكلفة أدت إلى وجود علاقة عكسية بين الوصول والإثراء، حيث انه كلما زاد عدد الزبائن الذين تريد المؤسسة الوصول إليهم انخفض مستوى الخدمات والمعلومات التي يمكنها تقديمها إليهم؛ بالمقابل في ظل تطبيقات

[1] صالح حميداتو ، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2017/2016، ص5-6

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

التجارة الالكترونية فقد أصبح بإمكان المؤسسة زيادة عدد الزبائن الذين يمكن الوصول إليهم وفي نفس الوقت تقديم الخدمات والمعلومات اللازمة لهذا العدد[1].

1.5-**التفاعلية** : إن تكنولوجيا التجارة الالكترونية تفاعلية إذ أنها تسمح بالاتصال في اتجاهين بين التاجر والزبون، فالتفاعلية تسمح بالتفاعل الفوري (Online) للتعامل مع الزبون بطريقة مشابها للتعامل بأسلوب (وجها لوجه) لكن على نطاق عالمي وبشكل واسع.[2]

1.6-**كثافة المعلومات** : نقصد بها كمية المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق ونوعيتها فالأنترنت يساهم بشكل كبير في زيادة كثافة المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق والزبائن والتجارة وغيرها من الجهات ذات العلاقة حيث أسهمت تطبيقات التجارة الالكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها، كذلك زادت في دقة هذه المعلومات وموثوقيتها، ففي ظل التجارة الالكترونية أصبحت المعلومات أكثر غزارة ووجود واقل تكلفة وأعلى جودة.[3]

7.1-التعاملات من غير المستندات الورقية : تتم أغلب تعاملات التجارة الإلكترونية عبر شبكة بإستخدام البريد الالكتروني وبالتالي ينعدم فيها تقريبا وجود المستندات الورقية حيث يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة بدءا من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها الكترونيا (في حالة السلع القابلة للترقيم) دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق وهنا تثور مشكلات جديدة في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات واثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واستلام وتسليم الأموال والبضائع على أنها تتم جميع الخطوات السابقة إلكترونيا عبر الانترنت ومن هنا شرعت منظمات دولية وحكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية بصيغ الصفة القانونية على المحاورات الالكترونية والعقود الالكترونية والتوقيعات والنقود الالكترونية وغيرها.[4]

2. مبادئ التجارة الالكترونية:

إن مفهوم التجارة الالكترونية كباقي المفاهيم تنطوي على مبادئ سنحاول ذكرها فيما يلي:[5]

- أن تتم المشاركة في التجارة الالكترونية وفق قواعد السوق الحرة والشفافية والتنافس العادل.
- تأكيد عالمية التجارة الالكترونية، فالسياسات الحكومية التي تؤثر فيها يجب أن تتم في إطار تعاون وتنسيق دوليين.

---

[1] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

[4] محمد تقرورت، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص 63 -64.

[5] عمر اقبال المشهداني، ابراهيم حويقل العبادي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26/27 افريل 2011، متاح على الموقع http://iefpedia.com/arab/?p=28839 تاريخ الاطلاع 2021/04/24 على الساعة 17:10.

- أن تعمل المعاملة الضريبية على تشجيع التجارة الالكترونية، مقارنة بالطريقة التقليدية للتجارة، وان تبتعد عن البيروقراطية في التعامل.
- حماية المستهلك ولاسيما فيما يتعلق بالخصوصية والسرية.
- تشجيع آلية مشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات التجارة الالكترونية محليا ودوليا.
- أن توفر للشركات وقطاع الأعمال حرية الاختيار والحماية للمستهلك.

3. أشكال التجارة الالكترونية:

إن اتساع مفهوم التجارة الالكترونية يشمل انجاز مختلف الأعمال عن طريق الانترنت حيث تشمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل ويضاف إليها الحكومة أيضا حيث تشتمل على طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات.[1]

ويمكن توضيح هذا المفهوم الشديد الاتساع باستعمال المصفوفة التي قدمها كوبل (Coppel).

الجدول رقم (2. I) يوضح مصفوفة كوبل

	حكومة (G)	شركة (B)	مستهلك (C)
حكومة (G)	G2G	G2B	G2C
شركة(B)	B2G	B2B	B2C
مستهلك (C)	C2G	C2B	C2C

المصدر: مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق سوريا، 2010، ص13.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن التجارة الالكترونية تتم من خلال تسعة أشكال وهي[2] :

- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية ومنشأة تجارية(B2B): ويقصد بها التعاملات التجارية التي تتم بين منظمات الأعمال البائعة ومنظمات الأعمال المشتركة عبر شبكة الانترنت بمعنى آخر هي كل الصفقات (بيع وشراء) التي تتم بين الشركات.
- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية ومستهلك (B2C): وهذا الشكل أنتشر بشكل كبير ويستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات والخدمات عن طريق الويب من خلال مراكز التسوق على الانترنت وهي تقدم كافة أنواع السلع والخدمات، ويستخدم هذا الشكل من قبل المنشأة التجارية للوصول إلى أسواق جديدة.

[1] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] صراع كريمة، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014، ص14-17.

- التجارة الالكترونية بين منشأة تجارية والإدارة الحكومية (B2G): وهي تغطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الأعمال والإدارة الحكومية من خلال عملية دفع الضرائب والرسوم وغيرها بحيث يتم ذلك إلكترونيا.
- التجارة الالكترونية من مستهلك إلى مستهلك (C2C): وهي مجموع التعاملات التجارية التي تكون بين المستهلكين وذلك باتخاذ الانترنت وسيطا اساسيا في هذه العملية التجارية.
- التعاملات بين المستهلكين والشركات (C2B): وتشير إلى تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين المستهلكين أفراد بائعين ومنظمات أعمال مشترية ومثال ذلك عندما يقوم المستهلك الفرد ببيع منزل يمتلكه من خلال الانترنت إلى منظمات أعمال.
- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض (G2G): ويمكن أن تشمل هذه التعاملات بين الأجهزة الحكومية ولكنها يمكن أن تشمل أعمالا ذات طابع تجاري، مثال على ذلك تأجير مبنى من وزارة الثقافة إلى وزارة الشباب والرياضة.
- التعاملات بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B): وتتمثل في مبادلات المعلومات بين الحكومة والشركات باستخدام الانترنت، كالمعلومات التي ترسلها الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك إلى الشركات.
- التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين ((G2C: يتمثل في الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة للأفراد كاستخراج بطاقات الهوية وغيرها.
- التعاملات من المستهلكين إلى الأجهزة الحكومية (C2G) مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو الرسوم للحكومة عن طريق الانترنت.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية.

بالرغم من وجود العديد من مميزات التجارة الإلكترونية، لكن هناك الكثير من القضايا التي لا تزال غير محسومة بشكل نهائي، بسبب محدودية تجربة التجارة الإلكترونية وقصر المدة التي استخدمت فيها وخصوصًا بالمواضيع المتعلقة بمسألة التكلفة والمنافسة فيما يلي سنقوم بإعطاء لمحة عن بعض العيوب والمزايا لهذه الأخيرة.

1. مزايا التجارة الالكترونية:

للتجارة الالكترونية عدة مزايا ويرجع ذلك إلى حداثة الموضوع ونتيجة اكتشاف شبكات الاتصال (الانترنت) والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم ما ساعد في تبني موضوع التجارة الالكترونية ونلخص فيما يلي أهم مزايا التجارة الالكترونية:[1]

[1] صفا تايه محمد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- تعد التجارة وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية فالصفة العالمية لها فتحت الحدود أمام دخول الأسواق التجارية وتحول العالم إلى سوق مفتوح أمام الزبائن دون النظر إلى الموقع الجغرافي للبائع والمشتري.
- خفض تكلفة العمليات بتحسين التنسيق والاتصالات في التصنيع والمبيعات والتوزيع كما انها تقلل من تكاليف المراسلات البريدية، الإعلان، التوزيع، التصميم.
- سهولة توفير الجهد والوقت إذ أن فتح الأسواق الالكترونية بشكل دائم يسمح للمشترك بممارسة أنشطة التجارة الالكترونية لمدة 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع ومن أي مكان.
- السهولة في توافر المعلومات: يعود الفضل فيها إلى انتشار الانترنت في كل دول العالم.
- توافر العديد من البدائل.
- ازدياد المنافسة السعرية: يستطيع الزبون الوصول إلى أفضل الأسعار من خلال التجارة الالكترونية وذلك من خلال توافر معلومات مفصلة على المنتوجات المختلفة وعن أسعارها المتاحة.
- نيل رضا الزبون: إن توافر الانترنت يهيئ اتصالات مباشرة تفاعلية مما يتيح للشركات الموجودة في السوق الالكتروني الاستفادة من هذه المميزات للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.[1]

2. عيوب التجارة الالكترونية:

كما أن هناك منافع للتجارة الالكترونية، هناك أيضا سلبيات لها ويعود ذلك للسبب الرئيسي وهي مخاطر متعلقة باستعمال الانترنت وشبكة الاتصال ويمكن عرض عيوب التجارة الالكترونية فيما يلي:[2]

- سرعة تزييف البطاقات الائتمانية يؤدي إلى تحمل أصحابها تكاليف سلع وخدمات لم يقم بشرائها.
- غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء والشركات والبنوك نتيجة إمكانية حدوث تزييف بالبيانات أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب.
- صعوبة التحقق من هوية المتعاملين في التجارة الالكترونية نظرا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء، فقد يتم إبرام عقد بين بائع ومشتري يبعد عنه آلاف الأميال ويختلف عنه في الوقت الزمني.
- استيراد سلع ممنوعة الاستعمال في الأسواق المحلية.
- حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي إلى فضح أسرار العملاء، البنوك، والشركات.

[1] صفا تايه محمد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] صراع كريمة، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

خلاصة:

تلعب مهنة تدقيق الحسابات كغيرها من المهن الحرة دورا كبيرا إتجاه العديد من الأطراف، من خلال مهمتها المتمثلة في إضفاء التقه والمصداقية على القوائم المالية التي أفصحت عنها الأنظمة المحاسبية، وكذا الممارسات والمبادلات التجارية بين مختلف الأعوان الإقتصديين.

حيث يقوم محافظ الحسابات بمهمة فحص الحسابات والقواعد المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ والمعايير المهنية والإجراءات بطريقة سليمة ومتجانسة، فالغرض من قيامه بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني حول القوائم المالية المعدة ليوضع هذا التقرير تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم.

ومع تطور العالم خلال الأونة الأخيرة أصبح هناك غزو للعديد من المستجدات في جميع مجالات الأعمال بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، أدى الى ضهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية التي أصبحت ضرورة حتمية في الوقت الراهن لكل من يريد الدخول لعالم التجارة، وهذا ما أدى الى ضرورة ولوج التدقيق الى شبكات المعلوماتية فقد أصبحت ميزة للعالم المعاصر، فلا حصر للمستجدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الإلكترونية.

الفصل الثاني:

أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق الحسابات

تمهيد:

لقد كان للتجارة الإلكترونية أثرا على عملية التدقيق المحاسبي، ولذلك توجب توفر جملة من، المتطلبات علمية التي يجب على المدقق الإلمام بها عند التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية، حيث من ضروري أن يكون المدقق مؤهلا علميا لمباشرة العمل في هذه البيئة، كما يتوجب عليه ايضا التعرف على المخاطر المواجهة للمهنة في ظل المعاملات الالكترونية وأدلة الإثبات الالكترونية وكيفية اعتمادها.

وفي ظل افتقاد مدققي الحسابات في الجزائر إلى تكوينهم في تكنولوجيا المعلومات، وجب عليهم الاستعانة بخبراء في هذا المجال كمساعدين في عملية التدقيق للإدلاء بخبراتهم المهنية وتقديمها للمدققين حتى يتمكنوا من مدققة عمليات الشركات الناشطة في التجارة الالكترونية.

ومما سبق يمكن التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كآلاتي:

- **المبحث الأول: علاقة التجارة الالكترونية بالتدقيق.**
- **المبحث الثاني: آليات تطبيق التدقيق على بيئة التجارة الالكترونية.**
- **المبحث الثالث: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الإلكترونية.**

المبحث الأول: علاقة التجارة الالكترونية بالتدقيق.

الهدف من هذا المبحث هو التعرف على المتطلبات العلمية التي يجب على المدقق الوفاء بها، وإبراز المخاطر المواجهة لمهنة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وأدلة الإثبات الإلكترونية وكيفية اعتمادها من قبل المدقق في تنفيذ برنامج التدقيق، مع عرض مفصل لأهم ما جاء به بيان ممارسة التدقيق الدولي1013(التجارة الالكترونية).

المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمدقق الحسابات في ظل التجارة الالكترونية:

يتطلب على مدقق الحسابات حصوله على التأهيل العلمي في تقنيات المعلومات والإتصال لدى العمل في بيئة التجارة الالكترونية وذلك من خلال ما يلي:[1]

1. **ضرورة التزود بالمعرفة التقنية:**

لكي يواكب مدقق الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الالكترونية أصبح إلزاما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الالكترونية وهي:

- التواقيع الالكترونية الرقمية.
- اتفاقيات تبادل البيانات..
- عمليات إلكترونية أمنة.
- الترخيص الالكتروني.
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية العمومية.
- رموز العمليات.
- البطاقات الكية.
- النقد الالكتروني.
- نقطة البيع.
- أية رموز أخرى مستحدثة.

كما يتو جب أن يكون على علم ودراية بالتطورات التكنولوجية الحديثة في المجتمع ويواكبها وان يستفيد من تلك التغيرات في تطوير أدائه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية ومن أهم تلك التطورات والمفاهيم ما يلي:

- التشغيل الالكتروني للبيانات وصناعة المعلومات.
- استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة.

[1] صالح حميداتو ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- الجودة الشاملة لخدمة ومراقبة الحسابات.

الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات

2. الدخول في دورات تدريبية متخصصة:

يتوجب على مدقق الحسابات الدخول في دورات تدريبية في تقنيات المعلومات وذلك من أجل:

[1]

- التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات.
- التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بتدقيق الحسابات التي يمكن أن يعدها مدقق الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض التدقيق.
- التعرف على مجالات التطوير مهنة التدقيق في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مدقق الحسابات.

3. مواصلة التعليم المستمر:

يتوجب على مدقق الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والتدقيق في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال ولكي لا يكون المدقق بمعزل عنها أي يعني لا يجهلها.[2]

المطلب الثاني: مخاطر مهنة التدقيق وأدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية:

تعد مخاطر التدقيق من العوامل الهامة التي يتعين على المدقق أخذها في الاعتبار سواء عند اختيار عميل أو عند تخطيط عملية التدقيق أو عند تصميم إجراءات وكذلك عند تجميع الأدلة وتقييمها وتكمن هذه المخاطر في أن يبدي المدقق رأيا غير سليم وعلى المدقق أن يتفادى الوقوع في تلك المخاطر.

1. المخاطر المواجهة لمهنة التدقيق في ظل التجارة الالكترونية:

عرفها معيار التدقيق الدولي رقم 400 بعنوان (تقدير المخاطر والوقاية الداخلية) بأنها المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإجراء غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.[3]

---

[1] زياد الهاشم السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ظل معايير التدقيق، مجلة الدراسة المحاسبية مالية، جامعة الموصل، المجلد 7، العدد 20، الفصل 3، سنة 2012، ص8.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة –دراسة ميدانية في اليمن، أطروحة دكتورة في المحاسبة، تخصص محاسبة و جباية، جامعة دمشق، سنة 2006، ص72.

ونستعرض فيما يلي أهم هذه المخاطر:

1.1. المخاطر الموروثة (المستأصلة): هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء الخطر الموروث تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل بها فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق فيها.[1]

1.2. مخاطر الرقابة: إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية، يمكن ان تفشل هذه النشاطات في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية، وإن المدقق لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله، حيث تبدأ مهمة المدقق الخارجي في تقييم المخاطر لمنع وكشف وتصحيح الأخطاء المحتملة والاحتيالات.[2]

1.3. مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر التي تنشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المدقق في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات التدقيق الخارجي في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية.[3]

ويمكن تلخيص مخاطر التدقيق في الجدول التالي:

جدول رقم (Ⅲ.1) مخاطر التدقيق

المخاطر	الطبيعة	المصدر
مخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة	قد تؤدي البيانات المالية إلى أخطاء جوهرية	أهداف /عمليات المؤسسة وتصميم /تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية.
مخاطر الاكتشاف	قد يخفق المدقق في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية	طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المدقق بتأديتها.

المصدر: Guide to Using ISAs in the Audits of Small and mediam sized Entilies , thard Edition , Volume 1 –core cocepts ,2011 , p3

ويتبين لنا من خلال الجدول السابق أن المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة عكس مخاطر الاكتشاف، حيث يكون المدقق هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف.

وعموما لتقليل من مستوى مخاطر التدقيق يجب على المدقق – تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وحصر مخاطر الاكتشاف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أداء الإجراءات التدقيق التي تستوجب تحويل هذه المخاطر

[1] أحمد عبد الله عمر العمودي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الالكترونية في أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص92.

إلى المخاطر المقيمة لأخطاء الجوهرية على كل من مستوى البيانات المالية ومستوى التوكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

2. أدلة الإثبات في ظل التجارة الالكترونية:

2.1. المقصود بأدلة الإثبات في بيئة التجارة الالكترونية: هي عبارة عن معلومات تم إنشاؤها ونقلها ومعالجتها وتسجيلها وحفظها في صورة إلكترونية ويعتمد عليها المدقق في دعم الرأي الذي يتوصل إليه في تقرير التدقيق النهائي. وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال استخدام معدات وتقنيات مناسبة مثل أجهزة الكمبيوتر، وتشمل أدلة الإثبات على السجلات المحاسبية والمستندات الأولية مثل العقود الالكترونية والوثائق المتعلقة بالفوترة والتجهيزات والدفع والمصادقات الالكترونية فقد تكون في شكل نص أو صوت أو شكل أو فيديو.. الخ [1]

2.2. إمكانية الاعتماد على أدلة الإثبات الإلكترونية : عند تحديد كفاية وملائمة أدلة الإثبات الالكترونية التي تم جمعها بغرض مساعدة المدقق في إبداء الرأي الفني في القوائم المالية ، يجب عليه أن يأخذ في اعتباره المخاطر المصاحبة لاستخدام هذا النوع من الأدلة حيث لا يمكن تحديد مدى الكفاية الملائمة من خلال عملية الفحص لدليل الإثبات الإلكتروني ، كما هو الحال في دليل الإثبات الورقي ، فطباعة مخرجات المعلومات الالكترونية أو قراءتها من على الشاشة ما هو إلا صيغة واحدة ولا يمكن أن تعطي دلالة على منشئ المعلومة أو صلاحيتها كما لا يمكن أن تؤكد اكتمال أو شمولية المعلومات وبالتالي يجب على المدقق أن يتأكد من أن أنظمة الرقابة والتقنيات المتعلقة بإنشاء ومعالجة ونقل وحفظ المعلومات الالكترونية كافية حتى يمكن ضمان مصداقية المعلومات.[2]

وفي ظل اعتماد أدلة الإثبات الالكترونية من طرف المدقق تجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل تتعلق بهذه الأدلة وتتمثل في:[3]

- طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الالكترونية.
- الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة.
- غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية.
- عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.
- التأهيل العلمي والعملي للمدقق.

[1] متاح على الموقع: https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html تاريخ التصفح 2021/05/22 على الساعة 11:59 .

[2] متاح على الموقع: https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html تاريخ التصفح 2021/05/22 على الساعة 11:59.

[3] عيسى الزين، احمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الالكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء الاول، جامعة الوادي، 2017، ص69-70.

- ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في التدقيق.
- الاعتماد على الحكم الشخصي للمدقق.

3. خصائص أدلة الإثبات الالكترونية:

لقد حدد مجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA ضرورة أن تتوفر في ادلة الاثبات الخصائص التالية:[1]

3.1. الصلاحية: ليكون المستند الإلكتروني صالحا كدليل إثبات يجب أن تتوفر فيه ما يلي:

- ✓ أن يكون موقعا أسس بالمستند الورقي، إلا أن التوقيع يكون إلكترونيا، ويقصد بالتوقيع الإلكتروني " مجموعة من الحروف، أو الرموز، أو الإشارات ذات طابع منفرد يسمح بالتحقق من شخصية مرسل المستند ويميزه عن غيره".
- ✓ تتزايد صلاحية المستند الإلكتروني بوجود البصمة الإلكترونية، ويقصد بها رقم البريد الذي يحمله المستند المرسل عن طريق شبكة المعلومات الدولية والذي يحدد عنوان مرسل المستند.
- ✓ لكي يكون المستند الإلكتروني صالحا يجب أن تكون الكتابة بالشكل الذي يسمح بالتحديد الواضح لأطراف المعاملة التجارية، كما يجب حفظ الكتابة الإلكترونية بالشروط والظروف التي تضمن سلامتها وبقائها دون تحريف أو تعديل.
- ✓ وعليه فإن صلاحية المستند الإلكتروني تعتمد على درجة الاقتناع به، وأن يكون مرتبط بالموضوع قيد التدقيق، وأن يصل شخص أو أكثر لنفس النتيجة أو الرأي من خلال استخدام نفس المستند الإلكتروني.

3.2. الاكتمال: يقصد بالاكتمال أن تكون كافة المستندات الالكترونية الصالحة كافية لتكوين وإبداء الرأي فقد يحدث أن تكون المستندات المتوفرة صالحة، لكنها غير كافية، وعدم كفاية أدلة الإثبات يعرض المدقق للمساءلة القانونية باعتبارها دليل على إهماله في ممارسة مهنته، فأدلة الإثبات تعطي أساس منطقي لتكوين رأي موضوعي، بمعنى وجود معلومات قوية بصورة كافية إذا كانت مؤيدة بأدلة إثبات كافية.

3.3. التوثيق المناسب: ويقصد به تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها الحصول على أدلة الإثبات في التعاملات الالكترونية وهو الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة في ظل تحقيق الصلاحية والاكتمال.

[1] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص30.

المطلب الثالث: بيان التدقيق الدولي ISA 1013 - للتجارة الالكترونية.

اصدر البيان في مارس 2002 من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونين (IFAC) حيث كان يهدف إلى مساعدة المدققين وتعزيز ممارستهم الجيدة، عند قيامهم بفحص نشاط تقوم به المنظمة (المؤسسة) عن طريق شبكة الانترنيت.

1. محتوى بيان التدقيق الدولي ISA 1013:

كذلك حدد البيان ضرورة دراسة بيئة الرقابة الداخلية و الإلمام بالأنظمة والقوانين، وسياسات أمن المعلومات وسلامة التوقيع و التسجيل الالكتروني، وحدد هذا البيان المخاطر المتعلقة بالتجارة الالكترونية، وصنفها إلى مخاطر خسارة سلامة تكامل العملية ، والتي يمكن مضاعفتها من خلال فقدان مسار التدقيق ، ومخاطر أمنية لاختراق التجارة الالكترونية، وعدم الالتزام بالمتطلبات الضريبية و القانونية و التطبيقية، وفشل البينية التحتية أو تحطمها، وأخطاء في السياسات المحاسبية المرتبطة – على سبيل المثال –تكاليف تطوير الموقع على شبكة الانترنت أو سوء فهم الاتفاقيات المعقدة .[1]

سندرج فيما يلي أهم الأمور التكنولوجية الواجب على المدقق فهمها جيدا عند إدراكه لأثارها التقنية على عملية التدقيق:[2]

- ✓ المخاطر المحتملة للوحدة محل التدقيق، استخدامها الانترنت في التجارة الالكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمد وإمكانية مراقبة هذه المخاطر.
- ✓ التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على استقلالية الوحدة محل التدقيق، ومدى استمراريتها في تأدية أنشطتها.
- ✓ إمكانية التعرف على إجراءات التدقيق في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها.
- ✓ بيان ضرورة دراسة المدقق لبيئة الرقابة الداخلية.
- ✓ ضرورة إلمام مدقق الحسابات بالأنظمة والقوانين وسياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكيد من التسجيل الالكتروني وإرسال المصادقات، وسلامة التوقيع الالكتروني).

[1] كريمة الجوهر واخرون، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث والدارسات الانسانية، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2002، ص20.

[2] منهل مجيد أحمد، إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة سانت كلمنتس العالمية، مكتب الموصل العراق، 2011، ص 156.

المبحث الثاني: آليات تطبيق التدقيق على بيئة التجارة الالكترونية.

تطرقنا في هذا المبحث الى متطلبات التدقيق في ظل بيئة التجارة الالكترونية، مع ابراز معاير الدولية للتدقيق ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات وكذا التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق.

المطلب الأول: متطلبات التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية.

إن تدقيق عمليات التجارة الالكترونية تتطلب من مدقق الحسابات أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من المتطلبات، والتي تضمن سيرورة البرنامج العملي لعملية التدقيق.

1. متطلبات التدقيق في بيئة التجارة الإلكترونية: في ظل بيئة التجارة الإلكترونية على المؤسسة التوفر على مجموعة من المتطلبات تجعل من عملية تدقيق الحسابات عملية مجربة وتتمثل هذه المتطلبات فيمايلي:

1.1. معرفة طبيعة عمل المؤسسة:

كما جاء في المعيار التدقيق الدولي 310(معرفة طبيعة عمل المؤسسة) على مدقق الحسابات أن يحصل على معرفة كافية عن نشاط المؤسسة لتمكينه من تحديد وفهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها أثر على التقارير المالية أو على تقرير التدقيق، كما أنه من الواضح أن نمو التجارة الالكترونية ذو أثر هام على بيئة الأعمال[1]

1.2. ضرورة توافر مهارات خاصة للمدققين:

كما أشار معيار التدقيق الدولي 620(الاستفادة من عمل الخبير) أنه عندما يكون لنشاط التجارة الالكترونية تأثير هام على نشاط المؤسسة وأعمالها، فإن مدقق الحسابات قد يكون بحاجة إلى مهارات لكي يكون قادرا على القيام باستفسارات مناسبة، ولكي يتفهم آثار وحدود الإجابات التي يحصل عليها من هذه الاستفسارات. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون مدقق الحسابات قادرا على تقرير مدى دقة اجراءات الأمن والحماية لتكنولوجيا المعلومات، البيئة الأساسية لها، ووسائل الرقابة الداخلية.[2]

1.3. الاستعانة بعمل خبير:

إذا لم يكن لدى مدقق الحسابات الفهم الكافي لبيئة التجارة الالكترونية، فإنه يمكنه الاستعانة بخبير، سواء كان الخبير موظف لدى المدقق أو موظف لدى المؤسسة، أو قد يكون خارجي يتم الاتفاق معه للإدلاء بخبرة في موضوع معين[3] .

[1] إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المراجعة، جامعة طنطا، مصر، 2010، ص 69.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] مرجع وموضوع نفسهما..

1.4. تقييم المخاطر والرقابة الداخلية:

كما جاء في المعيار التدقيق الدولي 400(تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) على مدقق الحسابات أن يحصل على فهم كاف للنظام المحاسبي ولهيكل الرقابة الداخلية، وعلى مخاطر التدقيق ومكوناتها، وذلك بغرض التخطيط لعملية التدقيق، وبالتالي فإنه من طبيعة نشاط التجارة الالكترونية أن يكون هناك درجة عالية من الأخطار اللازمة بالنسبة للحسابات أو العمليات التي يتضمنها نشاط التجارة الالكترونية.[1]

1.5. أدلة الإثبات في التدقيق:

وفق لمعيار التدقيق الدولي 500(أدلة الإثبات) يتطلب من مدقق الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكون الأساس الذي يبني عليه رأيه المهني (وهو ما تطرقنا إليه في المبحث السابق، المطلب الثاني).[2]

1.6. إجراءات التدقيق التحليلي:

يعد التدقيق التحليلي من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل المدقق وذلك لكونه يساعد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا، وذلك بأقل التكاليف وبالتالي يستطيع المدقق تحقيق الكفاءة في أداء عملية التدقيق. ونظرا لأهمية هذا الأسلوب وانتشار استخدامه في عمليات التدقيق، تم تناول هذا الموضوع في المعيار الدولي رقم 520(الإجراءات التحليلية) وذلك لغرض تحليل النسب والمؤشرات المهمة.[3]

1.7. تدقيق نظم المعلومات المحاسبية لأنشطة التجارة الالكترونية:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في التجارة الالكترونية هو تدقيق وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بها، والتي توفر الحماية لنظام التداول الإلكتروني للبيانات الذي يطبق في مجالات التجارة الالكترونية، ولذلك فإن مدقق الحسابات في شركات التجارة الالكترونية سوف يجد نفسه بالضرورة مطالبا تدقيق نظم المعلومات المحاسبية كأحد إجراءات تدقيق صفقات التجارة الالكترونية.[4]

1.8. الأهمية النسبية في التدقيق:

قد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية بما يلي: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة.[5]

---

[1] إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، مرجع سق ذكره، ص70.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] متاح على لموقع https://sqarra.wordpress.com/audit2L تاريخ الاطلاع 23 /2021/06 على الساعة 02:00

[4] إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، مرجع نفسه، ص71.

[5] متاح على الموقع https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html تاريخ الاطلاع 2021/05/24 على الساعة 11:51.

1.9. فرض الاستمرارية:

أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، حيث ينظر بموجبه على أن المؤسسة مستمرة بمزاولة نشاطها في المستقبل المنظور دون أن يكون لديها هدف أو حاجة للتصفية أو التوقف، إذ يتطلب من مدقق الحسابات مراعاة وملائمة تطبيق المؤسسة لفرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية.[1]

2. مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية:

كما جاء في المعيار التدقيق الدولي 250(مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية) يجب على مدقق الحسابات أن يراعى التزام المؤسسة محل التدقيق بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وعلى هذا تبرز عدد من المسائل القانونية المتعلقة بالتجارة الالكترونية والتي لم تحل بعد، حيث لم يتوافر حتى الآن إطار قانوني شامل للتجارة الدولية الإلكترونية.[2]

المطلب الثاني: معايير التدقيق ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات.

قبل الخوض في معايير التدقيق وجب علينا التعرف على مفهوم " تكنولوجيا المعلومات "

1. ماهية تكنولوجيا المعلومات:

1.1. تعريف تكنولوجيا المعلومات: هي الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف، والبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات التي تقودنا إلى المعرفة، كذلك جعل هذه المعلومات متاحة للمستفيدين منها، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة التي تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر.[3]

2 2 -خصائص تكنولوجيا المعلومات : هناك العديد من الخصائص نذكر منها :[4]

- تظهر تكنولوجيا المعلومات بزيادة حاجة المجتمع للمعلومات.
- يعتمد العمل في عصر المعلومات على تكنولوجيا المعلومات.
- العمليات والمعالجات الخاصة بالعمل في عصر المعلومات تؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- يعتمد النجاح في عصر المعلومات على تأثير نوع التكنولوجيا المستخدمة.
- تخدم تكنولوجيا المعلومات في عصر المعلومات الإنتاج والخدمات.

[1] متاح على الموقع https://infotechaccountants.com/.../9560 تاريخ الاطلاع 2021/01/03 على الساعة 14:30.

[2] إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، مرجع سق ذكره، ص72.

[3] حبشي أسماء، أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2016/2015 ص45.

[4] مرجع نفسه، ص51.

- تقليص المكان، الوقت والمسافة.
- تحقيق أكبر قدر من الموثوقية.

3 3 -وظائف تكنولوجيا المعلومات : تتمثل وظائف تكنولوجيا المعلومات فيما يلي :[1]

- تقوم على جمع تفاصيل قيود أو سجلات النشاطات.
- تحول وتحلل وتحسب جميع البيانات أو المعلومات.
- توفر نظم الحاسوب إجراء عدة أنواع من المعالجات للمعلومات في وقت واحد.
- تسهل استرجاع المعلومات لإنجاز عملية إضافية أو إرسالها إلى مستفيد آخر.
- تنقل البيانات والمعلومات من مكان لآخر.
- توفر فرص عديدة للاستفادة منها من قبل الإنسان بشكل عام ومتميز، وتكون هذه الفرص إما لمساعدة الإنسان أو حل المشاكل التي تعترضه.
- تحقق تكنولوجيا المعلومات منافع منها: السرعة، الثبات، الموثوقية والدقة.

2. معايير التدقيق ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات:

نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على مهنة تدقيق الحسابات، فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي العديد من البيانات ممارسة التدقيق الدولية نذكر منها:[2]

2.1. بيان ممارسة التدقيق الدولي (1001): بيئة نظم المعلومات الالكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة. (وللإشارة فقط قد تم تعديل هذا البيان في سنة 2001).

❖ **تعريف نظم الحاسبات الصغيرة:** هي عبارة عن أجهزة الحاسب ذات مشغل ذاكرة ووحدة عرض ووحدة تخزين ولوحة مفاتيح وتوصيلات بالطابعة.

❖ **خصائص نظم الحاسبات الصغيرة:** صغيرة الحجم، لا تحتاج إلا إلى مهارات أساسية للحاسب وتعتمد على البرامج الجاهزة.

❖ **الهدف من البيان:** توفير مساعدة عملية للمدققين عند تنفيذهم لمعايير التدقيق الدولية، علما بأن هذا البيان يستخدم في حالة اعتماد المؤسسة محل التدقيق في تشغيل جزء أو كل بياناتها المالية على حاسبات صغيرة، ولا يضمن هذا أي مبادئ أساسية أو إجراءات جوهرية.

[1] حبشي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] اغمين يعقوب، أثر المعالجة الالية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص45 الى 48.

❖ **أثر الحاسبات الإلكترونية الصغيرة على عملية التدقيق:** بالنسبة لعملية التدقيق فلابد من اعتماد نظم رقابية وتدقيق داخلي مرتبط بالحاسبات الصغيرة حتى يتسنى للمدقق التقليل من مخاطر عدم الاكتشاف الأخطاء للحد الأدنى.

2.2. بيان ممارسة التدقيق الدولي (1002): بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل الحاسبات الإلكترونية المباشرة.[1]

- **تعريف نظم الحاسبات المباشرة:** هي تلك الحاسبات التي تمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات والبرامج مباشرة.[2]

خصائص نظم الحاسبات المباشرة:[3]

- نظم تسمح بإجراء كافة أنواع التغييرات على البيانات والبرامج.
- نظم تسمح بالتغيير بشكل مقيد (إدخال فقط أو قراءة).

- **الرقابة الداخلية لنظم الحاسبات المباشرة:**

- ضوابط كلمة السر.
- ضوابط على التطبيقات.
- ضوابط على تطوير وحماية النظام.

- **تأثير الحاسبات المباشرة على إجراءات التدقيق:** يتوجب على المدقق في نظام الحاسوب المباشر بعض الأمور التي لها أهمية خاصة نذكر منها:[4]

- الترخيص واكتمال ودقة المعاملات المباشرة.
- تكامل السجلات والمعالجات.
- التغيير في إنجاز إجراءات التدقيق من ضمنها استعمال تقنيات بمساعدة الحاسوب.

إن الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الحاسبات المباشرة قد تجعل من قيام المدقق بالتدقيق في أسرع وقت إذا أنه يقوم بتطوير واختيار إجراءات التدقيق بفترة تسبق استعمالها.

[1] أغمين يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص46..
[2] مرجع وموضوع نفسهما.
[3] مرجع وموضوع نفسهما..
[4] متاح على الموقع https://sqarra.wordpress.com/isas2000/ تاريخ الاطلاع 2021/05/24، على الساعة 13:49.

2.3. بيان ممارسة التدقيق الدولي (1003): بيئة نظم المعلومات الإلكترونية واستخدام قاعدة البيانات.[1]

- **تعريف نظم قواعد البيانات:** هي النظم المبنية على بيانات مجمعة، حيث أن مستخدم قاعدة البيانات ليس من المهم أن يكون ملم لكل بيانات القاعدة، علما بأن هناك نوعين من نظم قواعد البيانات هما نظم قواعد البيانات (غير المترابطة) ونظم قواعد البيانات المترابطة.
- **الرقابة الداخلية على بيئة قواعد البيانات:** يجب على المدقق التركيز على توافر ما يلي:[2]
  - بنية تحتية لأمن وسلامة المعلومات، علما بان وجودها دليل على فاعلية الرقابة الداخلية بحيث تتمثل الرقابة الداخلية بكيفية إدارة البيانات وكذلك إدارة قواعد البيانات وذلك بتوفير مدير لإدارة قواعد البيانات وذلك بهدف إدارة وتنظيم القاعدة.
  - ضوابط رقابية عامة.
- **تأثير قواعد البيانات على اجراءات التدقيق:** تتأثر إجراءات التدقيق بالدرجة الأولى في بيئة قاعدة البيانات، وفي حالة استعمال تطبيقات محاسبية مهمة لقاعدة بيانات مشتركة، فقد يجد المدقق أنه من المناسب حسب مبدأ التكلفة أن ينتفع ببعض الإجراءات نذكر منها:[3]
  - لغرض الحصول على فهم لبيئة رقابة قاعدة البيانات ولتدقيق المعاملات، فقد يراعى المدقق مخاطر التدقيق خلال التخطيط لعملية التدقيق.
  - خلال عملية تقييم المخاطر ولغرض تحديد مدى الاعتماد على الضوابط الداخلية المتعلقة باستعمال قاعدة البيانات في النظام المحاسبي.
  - وفي حالة قرار المدقق بإجراء اختبارات الالتزام أو الاختبارات الجوهرية التي تتعلق بنظام قاعدة المعلومات فإن إجراءات التدقيق قد تتضمن استعمال وظائف نظام قاعدة البيانات.

2.4. معيار التدقيق الدولي (ISA401) :

يمثل المعيار 401 (التدقيق في ظل بيئة المعلومات الالكترونية) هو المعيار الرئيسي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات.[4]

- **المعيار:** يهدف المعيار إلى توفير الإجراءات التي يجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق على المؤسسة ذات التشغيل الالكتروني للبيانات المالية.

[1] أغمين يعقوب، مرجع سبق دكره، ص48.
[2] مرجع وموضوع نفسهما.
[3] مرجع وموضوع نفسهما.
[4] مرجع وموضوع نفسهما.

- **الكفاءات والمهارات المطلوبة من المدقق:** يجب أن يكون المدقق على معرفة بالحاسبات وذلك للتخطيط والإدارة والإشراف والفحص، كما يجب أن يكون متمكن من استخدام الحاسب في تنفيذ بعض إجراءات التدقيق، وقد يستعين المدقق بالخبير من الخارج بحيث يكون له معرفة بالحاسبات.

ومن الجدير بالذكر، بأن هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق سوف يتأثر في حالة وجود أجهزة حاسب آلي، وذلك في حال غياب المسار الواضح للإجراءات وفي حال عدم الفصل بين الوظائف المتعارضة وفي غياب الأخطاء الكتابية التي كانت تحدث في ظل التشغيل اليدوي وظهور أخطاء جديدة مرتبطة بالبرمجة، وأخيرا في حال إمكانية إدخال أو تنفيذ المعاملات دون وثائق أو مستندات لتأكيدها.[1]

- **مبادئ المعيار الدولي 401:** يتضمن هذا المعيار سبعة مبادئ وهي:[2]

- يجب على المدقق أن يحدد نظم المعلومات الإلكترونية على عملية التدقيق.
- يجب على المدقق أن تكون لديه المعرفة الكاملة بنظم المعلومات الالكترونية وذلك لتخطيط ومراقبة وفحص العمل المنفذ.
- يجب على المدقق أن يحدد إمكانية الاستعانة بخبير ذو مهارات في نظم المعلومات الالكترونية عند تنفيذ عملية التدقيق.
- الحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة عند الاستعانة بالخبير خلال مرحلة التخطيط.
- الحصول على الفهم الكامل عن أنشطة نظم المعلومات الالكترونية والتحقق من تأثير البيئة على تقييم المدقق للمخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة.
- تصميم إجراءات التدقيق بالاعتماد على نظم المعلومات الالكترونية وذلك لتخفيض خطر التدقيق إلى أدنى مستوى القبول.

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق.

على الرغم من المزايا والمنافع العديدة التي يوفرها الإفصاح الالكتروني إلا أنه يوجد العديد من المشاكل التي قد تأثر على فعالية الإفصاح مما تؤدي إلى تقليل أداء المدقق.

1. تأثير الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق:

يمكن تقسيم المشاكل والتحديات إلى مجموعتين أساسيتين هما:[3]

1-مجموعة التحديات التي ترجع إلى الخاصية التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب.

[1] أغمين يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص48.
[2] مرجع وموضوع نفسهما.
[3] زين يونس، كشرود بشير، أثر التجارة الالكترونية على مهنة التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول، ص155.

2 -مجموعة التحديات التي ترجع إلى اختلاف ممارسة الإفصاح الإلكتروني.

3 -فيما يخص النقطة الأولى فإنه من المعروف أن صفحة الويب تتميز بالعديد من الخصائص التكنولوجية.

إن مهنة المحاسبة والتدقيق تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الالكترونية، وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية، ومن هذه التحديات:[1]

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنت والمدققة للتلاعب والتغيير من قبل صاحب المؤسسة.

- التلاعب أو التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تامين الموقع الالكتروني.

ولذلك كان للانتشار الالكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت أثرا واضحا على تفعيل الهيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتلائم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

ولمواجهة هذه التحديات، على المؤسسة والمدقق في نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار مايلي:[2]

- أن تدقيق عمليات الأعمال الإلكترونية تتطلب منا الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية إضافة إلى عدد من المهارات العملية والعلمية التي يجب توفرها في المدقق.

- تصميم نظام يمكننا من حفظ المستندات المتعلقة بالعمليات الإلكترونية إلى أن يبدي المدقق رأيه في ذلك.

- ضرورة تحقق المدقق من وجود إجراءات رقابية على مستوى علي، تحفظ للمؤسسة من التهديدات الداخلية والخارجية.

- التدريب المستمر للمدقق لتحقيق الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه البيئة.

[1] زين يونس، كشرود بشير، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

المبحث الثالث: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الإلكترونية.

أصبحت المنظمات الحديثة وفي الوقت الراهن تستخدم تكنولوجيا المعلومات في تسير أعمالها ومعالجة بياناتها، مما وضع مهنة التدقيق امام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدمتها بجودة عالية، لذا ظهر ما يعرف بالتدقيق الإلكتروني.

المطلب الأول: ماهية جودة تدقيق الحسابات في نظم الإلكترونية.

مع ازدياد المؤسسات المهنية على الصعيد الدولي بالحاجة الى تدقيق الحسابات كان لا بد من سيرها وفق معايير واحكام لكي تكون هذه المهنة على قدر من الجودة والكفاءة العالية وفيما يلي سنتطرق الى تعريف جودة التدقيق وأهميته وكذلك العوامل التي تؤثر على هذه الجودة.

1. مفهوم جودة مهنة التدقيق: تعرف جودة مهنة التدقيق بأنها "قدرة عمليات التدقيق على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساهمين".[1]

كما تعرف على أنها " أداء خدمات التدقيق بكفاءة وفعالية عالية وفقا للمعيار وأحكام المهنة مع الاستقلالية في الإفصاح والتقرير عن الأخطاء والغش المكتشف وهذا من أجل تلبية توقعات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق "، وعرفت أيضا على أهنا " التأكد على تحقيق الأداء المنشود وفق معايير التدقيق، والتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المحددة الموضوعية، والتي تقود إلى تحقيق المهام المطلوبة من التدقيق.[2]

إن جودة مهنة التدقيق تعني استقلالية المدقق في الإفصاح والتقرير عن الأخطاء والغش مع ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية وبقواعد سلوك المهنة من أجل تحقيق المصلحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.[3]

2. أهمية جودة مهنة التدقيق:

تكمن أهمية جودة التدقيق في أنها مطلب جميع مستخدمي القوائم المالية وذلك للأسباب التالية: [4]

- يهدف المدقق من تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة الى إضفاء أعلى درجات من المصداقية على تقريره.

- تسعى الشركة إلى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية، مما يوجب عليها القيام بعملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد2، المجلد السادس، ديسمبر، 2020، ص 765.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

[4] مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، ماجيستير في المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، 2013، ص44-45.

- ترى المنظمات المهنية أن تنفيذ عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة يحقق المصلحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.

- تمثل جودة مهنة التدقيق مقياسا لتقييم مكاتب التدقيق في ظل المنافسة الشديدة بني تلك المكاتب.

3. العوامل المؤثرة على جودة مهنة التدقيق:

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على جودة مهنة التدقيق في عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق، وعوامل مرتبطة بعملية التدقيق، وعوامل متعلقة بالأطراف الخارجية [1]

1.3 عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق : تلعب مكاتب التدقيق دورا مهما في التأثير على جودة التدقيق، تتعلق هذه العوامل بالنقاط التالية:

-عامل حجم مكاتب التدقيق: إن مكاتب التدقيق الكبيرة تتمتع بسمعة عالية بسبب قلة أخطائها بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة، وبالتالي فهناك علاقة إيجابية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق.

-عامل سمعة مكتب التدقيق: تعتبر أحد الأصول المعنوية الخاصة بالمكتب والتي يتم اكتسابها من خلال الممارسة والقدرة على تقديم دراسات ذات جودة عالية، ويقصد بسمعة مكتب التدقيق تداول إسم المكتب بين العملاء على أنه يقدم خدمات ذات جودة مميزة ومتقنة، وتتجلى أيضا في مدى الالتزام بالمعايير المهنية وبقواعد سلوك المهنة وآداب المهنة، والخبرة الكافية لأعضاء مكتب التدقيق و الخبرة في نشاط العمل والاتصالات الجيدة بين أعضاء لمكتب والعملاء، والصدى العالمي للتقارير التي يصدرها المكتب ومدة عمل المكتب، والارتباط بأحد المكاتب العالمية، وتقييم مدى قبول العميل والاستمرار معه في عملية التدقيق والدعاوي القضائية المرفوعة ضد المكتب، و وجود نظام للرقابة على جودة التدقيق.

-عامل المنافسة: يعتبر من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق فعندما يقرر المدقق الدخول في مجال المنافسة لاجتذاب الزبائن، فإن ذلك يؤدي إلى المنافسة على الأتعاب، وهو ما ينعكس أثره على نوعية عملية التدقيق، كما أن تزايد المنافسة لاجتذاب الزبائن من قبل مكاتب التدقيق يمكن أن يخلق الدافع لدى الزبائن لتغيير المدقق سواء بقصد خفض تكلفة عملية التدقيق أو للبحث عن مدقق آخر يكون أكثر ولاء للإدارة لتحقيق رغباتها والسير في ركابها، وينعكس أثر ذلك على نوعية التدقيق وجودته.

-عامل الارتباط بمعايير التدقيق المتعارف عليها: هناك علاقة وطيدة بني معايير التدقيق المتعارف عليها وجودة التدقيق، فقد أصدر في هذا الصدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير التدقيق رقم 25 والتي تناولت هذه العلاقة، وورد فيها أنه يجب على مكاتب التدقيق أن تؤسس سياسات وإجراءات لرقابة الجودة بحيث توفر ضمانا معقولا عن اتساق أدائها مع معايير التدقيق في كل عمليات التدقيق وأن إجراءات رقابة الجودة قد تؤثر على سلوك عمليات التدقيق التي تؤديها مكاتب التدقيق.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص765-766.

-عامل طول فترة الارتباط مع الزبون: فجودة التدقيق تتطلب معرفة متعمقة من المدقق لطبيعة نشاط الزبون والتغيرات المؤثرة عليه، ومن ثم فإن طول فترة الارتباط مع الزبون يجعل المدقق في موقف أفضل من حيث معرفته الجيدة بنشاط الزبون، وبالتالي اختصار وقت تنفيذ عملية التدقيق وكفاءة أدائها.

2.3 العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق : هناك مجموعة من الخصائص لا بد من توفرها للحديث عن فريق التدقيق ويمكن تلخيصها كما يلي :[1]

-عامل الاستقلالية والحياد: التي تعتبر من أهم مقومات مهنة التدقيق، ذلك أنه يشترط ألا يكون للمدقق أية مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، وألا يكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع لأن تلك المصالح قد تؤثر على استقلاليته.

-عامل خبرة فريق العمل: تؤثر الصفات الشخصية لفريق التدقيق على كفاءة وفاعلية أداء عملية التدقيق، ومن تلك الصفات الخبرة المهنية، وتعرف الخبرة على أنها الفترة التي يقضيها الفرد في وظيفة معينة واكتسابه للمهارات والعارف المتعلقة بها، وتمكن الخبرة المهنية المدقق من تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق والتقرير عنها بكفاءة، مما ينعكس الإيجاب على جودة التدقيق.

-عامل الإشراف على فريق التدقيق: مفهوم معيار الإشراف والتخطيط المناسب يعتمد على مفهوم العناية المهنية الواجبة، وهذا يتطلب التعاقد على عملية التدقيق في وقت ملائم بالإضافة إلى التخطيط المناسب والجيد لإجراءات التدقيق العملية. ويؤثر الإشراف على أداء المهين من الزوايا التالية:

- حصول فريق التدقيق على أدلة الإثبات الكافية اليت تفي بأغراض التدقيق
- تخفيض أخطاء السهو في المعاينة والتي يقع فيها المدقق إلى أدنى حد ممكن.
- تخفيض أداء مخاطر التدقيق بأنواعها إلى أقل ما يمكن.
- ترشيد الأحكام الشخصية للمدققين وزيادة دقتها
- إنجاز مهام التدقيق بتكلفة أقل ويف الوقت المناسب.

3.3 العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق: هناك عدة عوامل مرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق، نذكر منها مايلي:[2]

-عامل حجم المؤسسة محل التدقيق وقوتها المالية: يمكن أن يكون لحجم العميل الأثر السلبي على مستوى جودة أداء المدققين، فالمؤسسة ذات الحجم الكبير قد تشكل جزءا هاما من إيرادات مكتب التدقيق، وبالتالي فإن ذلك يؤثر سلبا على استقلالية المدقق مما ينعكس سلبا على جودة التدقيق، وقد يصل الأمر إلى ممارسة ضغوط من قبل العميل تصل إلى حد التهديد بتغيير المدقق.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص766-767.
[2] مرجع وموضوع نفسهما.

-عامل تعقد مهام التدقيق: إن مهمة التدقيق ليست بالمهمة السهلة، لأنها تتطلب الإحاطة بمجموعة من الإجراءات وضبط ميكانيزمات العمل من حيث المحاسبة، والإدراك بتفاصيلها واستيعاب المعايير الدولية للتدقيق، حتى يتسنى للمدقق القيام بمهمته بالشكل المتقن مما ينعكس إيجابا على الجودة.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الإلكتروني للحسابات.

مع التطور الإلكتروني الذي يشهده العلم خلال الآونة الأخيرة أصبح على المدققين التكيف مع المتغيرات الحديثة لعالم الأعمال حيث انه فرض الحاجة الى ما يسمى بالتدقيق الإلكتروني الذي سنتطرق اليه في هذا المطلب.

1. **مفهوم التدقيق الإلكتروني للحسابات:** عرف التدقيق الإلكتروني على أنه "عملية منظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة"، وعرف كذلك على أنه " عملية جمع وتقييم بهدف تحديد إذا كان استخدام نظام الحاسوب الإلكتروني يساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة والأهداف الإدارية المحددة مثل حماية أصول المؤسسة، تحقيق المؤسسة لأهدافها بفاعلية، واستخدام مواردها بكفاءة وفاعلية"، ويقصد به أيضا " عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق". [1]

بناء على ما تم عرضه من التعاريف يمكن القول أن التدقيق الإلكتروني هو عملية تطبيق أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني من أجل المساهمة في إنجاز عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وبأسرع وقت ممكن وتحقيق أهدافها وإبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية.

2. **أهداف التدقيق الإلكتروني للحسابات:** إن أهداف المدقق لا تتغير في حالة تدقيق البيانات يدويا أو استخدام الحاسوب، إلا أن المفاهيم الأساسية للتدقيق سواء فيما يتعلق بمعايير التدقيق المتعارف عليها أو قواعد السلوك المهني أو المسؤولية القانونية للمدقق، لا تختلف بنوعية تشغيل البيانات، وإنما يكمن الاختلاف في طرق وإجراءات التدقيق المستخدمة إذ يستطيع المدقق استعمال الإجراءات التقليدية للتدقيق أو طرق التدقيق بواسطة الحاسوب، أو استعمال الطريقتين معا، لغرض الحصول على الأدلة الكافية لعملية التدقيق، إن الغرض من التدقيق الإلكتروني هو تدقيق وتقييم الرقابة الداخلية التي تحمي النظام لذا على المدقق عند إجراء التدقيق أن يتحقق من استيفاء الشروط التالية:[2]

- ✓ وجود تدابير الاحتياطية لحماية جهاز الحاسوب، والبرامج، الاتصالات، والبيانات من الوصول غير المفوض والتعديل أو التخريب.
- ✓ إعداد البرامج وشرائها بموجب تفويض من قبل الإدارة.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص768.
[2] مرجع وموضوع نفسهما.

- ✓ إجراء تعديلات على البرنامج بموافقة الإدارة.
- ✓ التحقق من معاجلة المعاملات، الملفات والتقارير من سجلات الحاسب بأنها دقيقة وكاملة دون أي نقص.
- ✓ التعامل مع البيانات الأصلية وفقا لسياسات الإدارة المعتمدة.
- ✓ التحقق بأن ملفات بيانات الحاسب الإلكتروني دقيقة، كاملة وموثوقة.

المطلب الثالث: مدخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية.

إن دخول الى عصر التكنولوجيا والتطور الإلكتروني أدى الى ضرورة توجه التدقيق من النظام اليدوي الى نظام التدقيق الإلكتروني حيث اصبح ضرورة لابد منها للنهوض بعملية التدقيق، وعليه وبسبب اختلاف في طريقة تخزين البيانات و استرجاعها و معالجتها والرقابة عليها قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين بتطوير تدقيق البيانات و معالجتها الكترونيا سنة 1968 ونتيجة لذلك ثم تشكيل جمعية خاصة بهده المهمة أطلقوا عليها اسم جمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونيا.

ومن هذا المنطلق سنقوم فيما يلي بعرض مداخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية للمعالجة وفق الشكل التالي:

شكل (Ⅱ. 1)مدخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية.

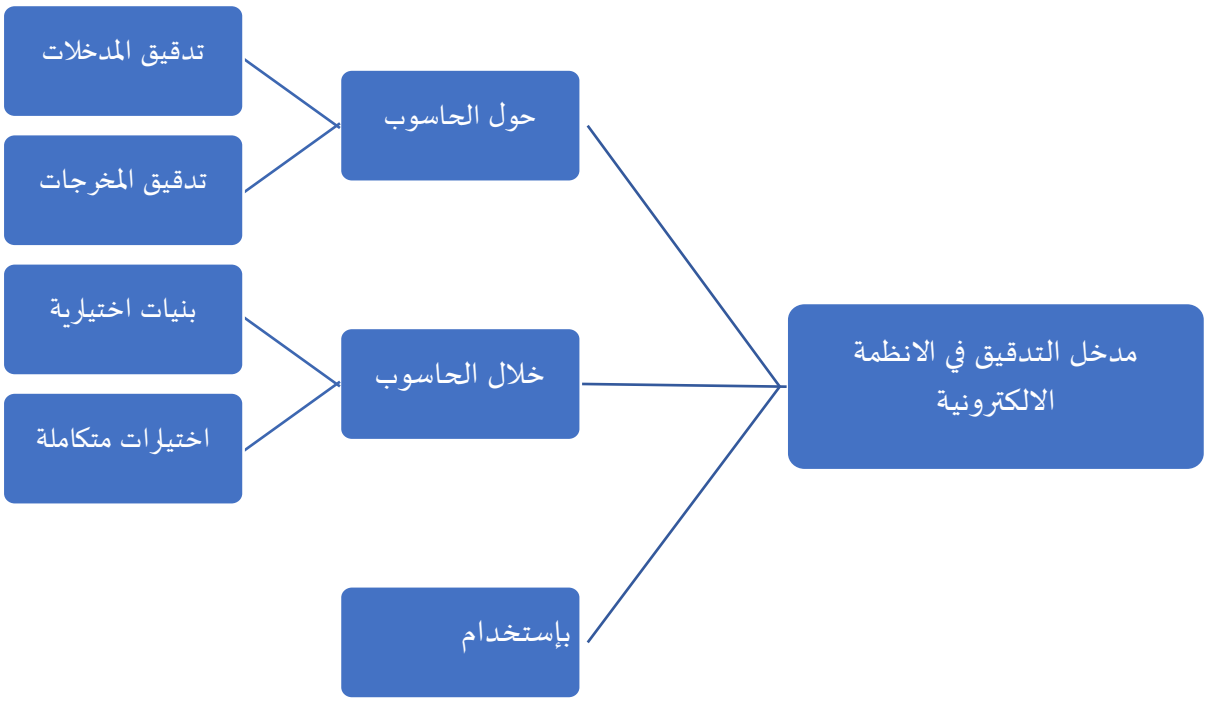

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في المرجع زين يونس، كشرود بشير، أثر التجارة الالكترونية على مهنة المدققة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول، ص155.

1. مدخل التدقيق حول الحاسوب:

ظهر هذا المدخل بعد ظهور الحاسبات الإلكترونية، حيث كان من السهل الحصول على دليل تدقيق في المراحل المختلفة من المعالجة، وكانت المخرجات شاملة وكاملة كما هو الحال تماما في مخرجات النظام اليدوي، ويعد ذلك مربحا أكثر للمدقق لأنه يركز على المدخلات والمخرجات متجاهلا الحاسب الإلكتروني.[1]

يقوم التدقيق حول الحاسوب على اهتمام وتدقيق المدقق للمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بإفتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة .ويعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية، كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه لا يعد فعالا في ظل ازدياد اعتماد المؤسسات على استخدام الأنظمة المحوسبة، وتعقد طرق تشغيل ومعاجلة البيانات، وتنوع طرق الاحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.[2]

مزاياه:

-بساطة وسهولة وخطواته، إمكانية أدائه من خلال تدقيق بيانات فعلية، ويتطلب من المدقق قليلا من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب، بالإضافة مساعدة بسيطة من موظفي قسمي الحاسبات ومعالجة البيانات.[3]

عيوبه:

-ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسة، حيث يحتاج لوجود عدد من المستندات الوسيطة ويحتاج إلى وقت كبير إذا كانت كمية المخرجات كبيرة، لأنه يمهل استخدام الحاسوب والاستفادة من المزايا التي يحققها.[4]

ومن الأساليب المتبعة في عملية التدقيق حول الحاسوب هي:[5]

- **تدقيق المدخلات:** يقوم المدقق عند عملية تدقيق المدخلات باختيار العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات للقيام بمعالجتها يدويا، وهذا الأسلوب يعتبر مقارنة بين المعالجة اليدوية الآلية للتأكد من صحة المعالجة.

- **تدقيق المخرجات:** يقوم المدقق بعملية تدقيق المخرجات التي تم التوصل إليها بالمعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية يدويا، ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة مقارنة بين النتائج في ظل البيصة الإلكترونية وبالنتائج في ظل المعالجة اليدوية.

[1] زين يونس وكشرود بشير، مرجع سبق دكره، ص 151.

[2] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص768.

[3] زين يونس وكشرود بشير، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] مرجع نفسه، ص 152.

[5] مرجع وموضوع نفسهما.

2. مدخل التدقيق خلال الحاسوب:

يقوم هذا العنصر على افتراض أنه إذا كانت المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات تكون بالضرورة صحيحة، حيث يعتمد هذا المدخل على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب إضافة إلى التأكد من سلامة المعالجة التي لابد أن تتم إجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة.[1]

مزاياه:

- يساعد المدقق على اختيار وسائل الرقابة على النظام الإلكتروني بالإضافة إلى اختيار إمكانية برامج الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية.

- يساعد المدقق على إجراء اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات المحاسبية.

عيوبه:

- يطلب تخصيص وقت مستقل لاستخدام النظم في معالجة بيانات الحالات الاختيارية وأن يتم تعيين عدد من المحاسبين المختصين في معالجة البيانات.

- يتطلب من المدقق التمكن من مهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب والنظم الإلكترونية.

ومن الأساليب المتبعة في مدخل التدقيق خلال الحاسوب هي:[2]

- **البيانات الاختيارية:** تتكون البيانات الاختيارية من مجموعة من البيانات الافتراضية التي يقوم المدقق بإعدادها، ومعالجتها مع برامج المعالجة الخاصة بالمؤسسة وتحت رقابة، ويتم مقارنة النتائج المستخرجة بالنتائج المحددة مسبقا وذلك بغرض الحكم على مدى وكفاءة عمليات التدقيق.

- **شبكة الاختبارات المتكاملة:** تعتمد على استخدام البرامج الأصلية للمعالجة مع بيانات غير حقيقية وهذا الأسلوب هو امتداد لأسلوب البيانات الاختيارية، والفرق بينهما أنه في الاختبارات المتكاملة يقوم المدقق بافتراض وحدة اقتصادية كاملة وبشكل صوري، أما هذا الأسلوب فيعتمد على بيانات متعلقة بمجموعة محدودة من العمليات.

3. مدخل التدقيق باستخدام الحاسوب.

يقوم المدقق تبعا لهذا المدخل بتدقيق الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وقد تكون هذه البرامج عامة، أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق.[3]

[1] زين يونس وكشرود بشير، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

[3] مرجع وموضوع نفسهما.

من مزاياه: أن المدقق يستطيع الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب مما يمكنه من إنجاز عمله بسرعة ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية.

عيوبه: يحتاج عن هذا النوع تكلفة تطبيقه كبيرة جدا على الرغم من إمكانية توزيعها على العمليات التي تستخدم فيها.

ومن ضمن الأساليب المستخدمة في هذا المجال:[1]

- **برامج التدقيق الخاصة:** نتيجة للتطور في نظام المعالجة أصبح ضروريا على المدقق أن يتابع ويحلل المعلومات المخزنة على صورة لغة الحاسوب، وكان من بين اختبارات المدقق كحل لهذه المشكلة أن يقوم مصممو برامج العميل أو غيرهم من العاملين بنظام معالجة الحاسوب بكتابة برامج خاصة لتحليل ملفات معلومات الحاسوب، وهذه البرامج كما هو واضح مصممة خصيصا لأداء بعض مهام التدقيق الخاصة.

- **برامج التدقيق العامة:** هي برامج يتم تصميمها تسمح للمدقق أن يستخدمها في تدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية بغض النظر عن نوع التنظيم، ويقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من الشركات المحاسبية وموردي البرامج والحاسوب.[2]

[1] زين يونس وكشرود بشير، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

الخلاصة:

تواجه مهنة التدقيق تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المسارع في تقنية الأعمال الالكترونية، و هذه التحديات منها ما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية كلجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، ولذلك كان له أثرا واضحا أدى الى تفعيل الهيئات المحاسبة المهنية الدولية وذلك لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتتلاءم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

وبذلك أصبح المدقق مجبرا لحصوله على التأهيل العلمي في تقنيات المعلومات والإتصال وتوجب عليه أن يكون على علم ودراية بالتطورات التكنولوجية الحديثة ويوكبها لتطوير أداءه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية، حيث أن جودة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية متعلقة ومرتبطة بشكل أساسي بالتأهيل الذي يتحصل عليه المدقق في هده البيئة.

الفصل الثالث:

عرض وتحليل دراسات استدلالية

تمهيد:

نظرا للظروف الصحية الراهنة الكوفيد 19 قد تعدر علينا القيام بالدراسة ميدانية في المؤسسات الحكومية او الخاصة ودالك بغرض اسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس إرتأينا عرض بعض الدراسات التي عالجت موضوع البحث بطرقة مباشرة او غير مباشرة واعتبرناها كدراسات استدلالية.

حاولنا عرض هذه الدراسات من خلال تحليلها والوقوف على أهدافها والأدوات المستخدمة في البحث ومن ثمة عرض اهم النتائج التي تم التوصل اليها.

وفيما يلي اهم الدراسات التي تم الاستدلال بها في دراستنا:

1. أنور عبيدة، سالمي محمد الدينوري، تحديات ومتطلبات مهنة مدقق الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية– دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالجزائر- 2020
2. محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز، أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية، 2007.
3. عصام قريط، أثر التجارة الإلكترونية على مراجعة"دراسة تطبيقية لعينة من المدققين السورين" 2008.

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسة الأولى.

1. **عنوان الدراسة:** تحديات ومتطلبات مهنة مدقق الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

2. **ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة الى تعرف على مدى تقييم مهنه تدقيق الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتبيان اثر تجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لتدقيق الحسابات وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين، واجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان لمهنة تدقيق الحسابات متطلبات يجب اخذها في عين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الكترونية، كما انه يوجد العديد من التحديات لمهنه التدقيق الناشئة عن التجارة الإلكترونية منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملي.

3. **إشكالية الدراسة:**

ما مدى تقييم مهنة مدقق الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية في ظل التحديات والمتطلبات التي تواجهها هذه الأخيرة؟

4. **فرضيات الدراسة:**

- لمهنة مدقق الحسابات متطلبات يجب اخدها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية
- تواجه مهنة تدقيق الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

5. **اهداف الدراسة:**

- تسليط الضوء على الادبيات النظرية للتدقيق ومدقق الحسابات والتجارة الالكترونية.
- أثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لتدقيق الحسابات.
- الخروج بنتائج واقتراحات حول موضوع تقيم مهنة مدقق الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

6. **المنهج المستخدم:**

- في الجانب النظري اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي حيث تطرقا فيه الى عموميات حول التجارة الإلكترونية ومهنة تدقيق الحسابات
- اما في الجانب التطبيقي اعتمد الباحتين على الأسلوب التحليلي الوصفي من اجل تحليل البيانات المستخرجة من تفريغ الإستبيان.

7. الأدوات المستخدمة:

اعتمد الباحثان على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لدقة هذا البرنامج في تحديد العلاقات والنتائج، كما اعتمدا على التكرارات والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، معامل الفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار t-test) T).

8. اختبار الفرضيات

بعد تحليل نتائج الدراسة كان بإمكان الباحثان مناقشة فرضيات الدراسة وذالك بالشكل التالي:

- الفرضية الأولى: لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 4.30 ولقد بلغت القيمة T المحسوبة 35.17 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.67 وبلغ مستوى المعنوية 0.000 وهو اقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص ان لمهنة مدقق الحسابات متطلبات يجب أخدها بعين الإعتبار في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
- الفرضية الثانية: لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 4.33 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 35.17 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.67 وبلغ مستوى المعنوية 0.000 و هو اقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثانية التي تنص على بانه تواجه مهنة مدقق الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

9. مناقشة النتائج:

توصل لباحتين الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- معرفة علاقة التجارة الالكترونية بالتدقيق من خلال المتطلبات العلمية التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية.
- أحدثت التجارة الالكترونية العديد من التغيرات في علم التجارة والعديد من الميادين مما استوجب على مدقق الحسابات ان يكون على دراية وان يكون ملم بتغيرات بيئة التجارة الالكترونية
- للتدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية العديد من المشاكل منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملي ومنها ما هو متعلق بنظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة تطوير إمكانية مدقق الحسابات والعناية بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة والكبيرة في بيئة التجارة الإلكترونية كما تتطلب من المدقق ان يكون مؤهل في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من أداء عملية التدقيق بشكل ممتاز.
- يوجد العديد من التحديات لمهنة تدقيق الحسابات الناشئة عن التجارة الالكترونية منها ما هو متعلق بالجانب التأهيل العلمي والعملي ومنها ما هو متعلق بالجانب الضريبي.

10. الاقتراحات:

ومن خلال النتائج التي توصل اليها الباحتين اقترحا مايلي:

- ضرورة المام التدقيق بمخاطر التجارة الالكترونية وإمكانية تفاديها ومعالجتها.
- ضرورة أن يكون المدقق ملما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الالكتروني للبيانات نظرا لتعقد هذه النظم ويمكنه الإستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالتدقيق في ظل بيئة التجارة الالكترونية.
- أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمدقق خاصة عندما يمتد عمله ليشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمدقق الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له.
- تدريس تقنيات التجارة الالكترونية في تربص النظري وميداني للحصول على شهادة مدققي المعاهد المختصة بذالك.
- ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تعمل على مراقبة جدودة التدقيق بالمؤسسات التي تستخدم وتنشأ في ظل بيئة التجارة الالكترونية

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسة الثانية.

1. عنوان الدراسة: أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية.

2. ملخص الدراسة:

تمثل التجارة الإلكترونية أحد أهم التحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين على حد سواء نظرا لاتجاه العديد من منظمات الأعمال لممارسة التجارة الإلكترونية، وتزايد حجم التجارة في الآونة الأخيرة مما يحتم على المهتمين طرق هذا الموضوع بعدد من الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية. وهذه الدراسة تحاول معرفة أثر التجارة الإلكترونية على جزئية مهمة من عمل المدقق، وتمثل الحلقة الأولى في عملية التدقيق وهي تخطيط أعمال التدقيق، وقد تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات من مكاتب التدقيق، وتم اختيار ٢٠ عبارة تحتوي على دور المدقق في تخطيط التدقيق وتم تقسيم العبارات إلى أربع مجموعات رئيسة هي: أهداف تخطيط عملية التدقيق، ومدى تأثر اختيار إجراءات التدقيق بتغير النظام، واستعانة المدقق بمساعدين عند أدائه لمهمة التدقيق، وجمع المعلومات عن العميل ونشاطه.

3. إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثر عملية تخطيط أعمال التدقيق بالتجارة الالكترونية؟

4. أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على:

- مدى تأثر تخطيط عملية التدقيق بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الإلكترونية من خلال العبارات العشرين التي احتوتها الاستبانة حسب المتوسط الحسابي لكل منها، وكذلك مدى معنوية هذا التأثر.
- مدى وجود فروق معنوية (جوهرية) بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

5. المنهج المستخدم:

تم تقسيم البحث إلى جزأين رئيسين هما:

أولا: الجانب النظري ويشمل المنهج النظري للدراسة، وفيه قام الباحثان باعتماد المنهج الوصفي حيث قاما بدراسة ما استجد في الكتب والدوريات والأبحاث العلمية، وإصدارات الهيئات والجمعيات العلمية المهنية والحكومية في الدول المتقدمة في هذا المجال حسب المتاح. ويشتمل هذا الجزء على مقدمة البحث ومفهوم التجارة الإلكترونية، وأثر تكنولوجيا المعلومات على دنيا الأعمال، وأثر التجارة الإلكترونية على المراجعة والمحاسبة، وآثار التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة، وتخطيط أعمال المراجعة والتجارة الإلكترونية.

ثانيا: الجانب التطبيقي الدراسة الميدانية حيث اعتمد الباحتان على الأسلوب التحليلي الوصفي من اجل تحليل البيانات المستخرجة من تفريغ الإستبيان. وتشمل مجتمع وعينة البحث، وصدق وثبات الاختبار، وتحليل البيانات، وأثر بعض الخصائص الشخصية على إجابات المشاركين في البحث وتشمل تأثير العمر، وتأثير المؤهل المهني، وتأثير جنسية المشاركين.

6. الأدوات المستخدمة:

اعتمد الباحثان على أسلوب الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وفق مقياس ليكارت ذي الخمس درجات، كما احتوت الدراسة الميدانية على جداول التكرارات والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، معامل الفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار T لقياس المعنوية.

7. مناقشة النتائج:

توصل لباحتان الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ممارسة التجارة الإلكترونية تلعب دورا مهما في دنيا الأعمال من خلال تخطي الحواجز الجغرافية؛ وبالتالي زيادة عدد العملاء ومما لا شك فيه أن مباشرة التجارة الإلكترونية سوف يلقي آثار متعددة على نظام المعلومات المحاسبية للمنشأة، ويمكن أن تشمل تطويرا للنظام وأغلب مدخلاته ومخرجاته، والرقابة عليها، وتأكيد الثقة في البيانات المالية في النهاية من خلال مكاتب التدقيق.
- التجارة الإلكترونية ظاهرة معاصرة حولت جزءا من أداء الأعمال من الطرق التقليدية إلى الطرق الآلية، وهذا بدوره أوجد نوعا من الإجراءات الجديدة التي تحتاج إلى الكثير من البحوث لكي تتأصل وتصبح مألوفة، ويتم التعامل معها بالطرق التي تجعلها أكثر قابلية وأكثر شرعية.
- هناك مجموعة من الأطراف وهي: تعاملات بين المنشآت الاقتصادية والمستهلكين: تعاملات بين المنشآت الاقتصادية مع بعضها البعض، تعاملات بين المنشآت الاقتصادية والأجهزة الحكومية، تعاملات بين الأفراد والأجهزة الحكومية.
- التجارة الإلكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير التدقيق نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الإلكترونية آثارا على معايير المحاسبة والتدقيق تؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة.
- تؤدي تجارة الالكترونية إلى زيادة أعمال التدقيق في ظلها، حيث كان الشائع في السابق في ممارسة التدقيق أن المدقق يقوم بتنفيذ عملية التدقيق بإتباع أسلوب التدقيق النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد انتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى التدقيق المستمرة.

8. الاقتراحات :

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

- استمرار الدراسات الميدانية المحاسبية في مجال التجارة الإلكترونية، ومعرفة مدى تأثيرها على العديد من موضوعات المحاسبة والتدقيق وخاصة أثر ممارسة التجارة الالكترونية على أدلة الإثبات التي تغيرت في ظل التجارة الالكترونية.
- ضرورة قيام الجهات الرسمية والمهنية، كوزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بدورها في زيادة وعي المجتمع بنظام التجارة الإلكترونية، وعقد الندوات، وإصدار النشرات، وورش العمل المتخصصة لإيضاح كل الجوانب المحاسبية التي تتأثر بهذا النظام الجديد.
- تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لتواكب التطور التقني والتجاري بصورة تتلاءم مع تطورات بيئة الأعمال الحديثة وتلبي حاجات ومتطلبات سوق المهنة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسة الثالثة.

1. عنوان الدراسة: أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق "دراسة تطبيقية لعينة من المدققين السورين".

2. ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيقات التجارة الالكترونية على تدقيق الحسابات والمتطلبات التي يجب على المدقق الوفاء بها ليتمكن من تنفيذ تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية بالشكل السليم و المطلوب ولتحقيق ذالك قام الباحث بتطوير استبيان و توزيعه على عينة من المدققين السوريين المجازين والمزاولين للمهنة تمثلت في 200 مدقق ثم اختيارهم من بين مجتمع الدراسة الذي يتكون من 1738 مدقق سوري مجاز مزاول للمهنة بحسب بيان جمعية المدققين السوريين وبلغ عدد الاستبيانات المستردة 180 استبيان وقد توصلت الدراسة الى حاجة لتدريب المدققين السوريين على مهارات اللازمة لتمكينهم من تدقيق عمليات التجارة الالكترونية، اصافة الى ان تقة المدقق تتعزز بأدلة اتباث من خلال حماية الدليل الالكتروني، و أوصلت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في سورية بتوفير الإصدارات المهنية الحديثة الخاصة بالتجارة الالكترونية، وضرورة تعاونها مع الجهات الرسمية في تطوير برامج تدريبية للمدققين السورين حول التدقيق الإلكترونية.

3. إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير التجارة الالكترونية على عمليات تدقيق الحسابات؟

4. فرضيات الدراسة:

- يواجه مدققو الحسابات في سوريا مجموعة من التحديات المعرفية لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية.
- ان حصول المدقق على ادلة اثبات لتأكيد عمليات التجارة الالكترونية يتطلب ان يكون النظام قادرا على الاحتفاظ بمستندات إتمام هذه العمليات.
- يتطلب من المدقق لتدقيق عمليات التجارة الالكترونية ان يتأكد ان لدى الشركة إجراءات رقابية تكفل تحقيق الحماية من الوصول غير المخول الى البيانات والمعلومات عبر الشبكة.

5. أهداف الدراسة:

- التعرف على الفرص والتحديات الجديدة التي ترتبت عن عمليات التجارة الالكترونية.
- التعرف على اتر عمليات التجارة الالكترونية على دور المدقق في فحص وتقيم مهام الرقابة الداخلية المختلفة للمنشآت التجارة الالكترونية.
- تقييم وفحص تأثير التجارة الالكترونية على تقييم المدقق لمخاطر التدقيق.

- فحص التحديات المعرفية التي تواجه مدققين السورين فيما يتعلق بتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.
- دراسة متطلبات التجارة الالكترونية وتأثيرها على دور المدقق.

6. المنهج المستخدم:

تقوم هذه الدراسة على الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فقد اعتمد الباحثان على مصدرين لجمع البيانات وهما المصادر الثانوية التي اشتملت على الادبيات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة من كتب ودوريات ودراسات اما المصدر الاخر فهو المصادر الأولية والمتمثلة في استبيان الدراسة التي تم تطويرها جمع البيانات الأولية لهذه الأخيرة.

7. الأدوات المستخدمة:

اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في الوسط الحسابي والنسب المئوية والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف.
- معامل الإرتباط، اختبارT، إختبار كرونباخ ألفا.

8. اختبار الفرضيات:

تقديم استخدام اختبار (t) لإختبار الفرضيات، والذي يقيس مدى معنوية الفروق بين الوسط الحسابي للعينة Hوالمقاس عليه في الدراسة، ويلخص الجدول رقم (10) التالي نتائج اختبار T) للثلاثة المجالات السابقة.

جدول رقم (1)III.نتائج إختبار (T) للفرضيات.

المجال	الوسط الحسابي	قيمة (T)	دلالة (T)	النتيجة
المجال الأول	4.17	44.43	0.000	مقبولة
المجال الأول (أ)	4.59	31.83	0.000	مقبولة
المجال الأول(ب)	4.23	30.90	0.000	مقبولة
المجال الثاني	4.18	27.06	0.000	مقبولة
المجال الثالث	4.31	14.96	0.000	مقبولة

ويتضح من خلال الجدول رقم (10) ان قيمة مستوى الدلالة لقيمة (T) عند كل مجال من المجالات الواردة في الجدول قد بلغت (0.000) وهي اقل من 0.05 مما يعني ان الفروق بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي المقاس علية عند كل مجال تعتبر دلالة إحصائية، وهو ما يعني قبول الفرضيات الثلاث للدراسة.

9. مناقشة النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان المدققين السورين يوافقون الى درجة كبيرة ان هناك حاجة الى التدريب، وتطوير المهارات الحالية لدى المدقق لكي يتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الالكترونية.
- ان امن المعلومات الإلكترونية يعزز ثقة المدقق بأدلة إثبات الناتجة عن تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.
- إن حماية الدليل الإلكتروني من المساس به من قبل أي جهة يحظى بإهتمام كبير من قبل المدقق كونه يبعث الثقة لديه في صحة هذا الدليل.
- أن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية الى أن يقوم المدقق بالموافقة عليها خلال مدة محددة، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها.
- أن أهم إجراءات الأمن وحماية من الوصول غير مصرح به هي إغلاق الفجوات الأمنية التي تمكن المحترفين من الدخول وهي الفجوات التي تكتشف في البرامج أو يتم الإعلان عنها من جهة مصنعة.
- ضرورة تحقق من وجود إجراءات رقابية تحقق من أمن المؤسسة من التهديدات الداخلية والخارجية، أو ما يطلق عليه الحماية من الوصول المسموح أو المرخص أو المخول به، و تقييم مدى مواجهة تلك التهديدات لتتناسب مع مستوى الخطر الأمني المقدر.

10. الإقتراحات:

بناء على النتائج الواردة أعلاه فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ان تهتم الجهات المنظمة للمهنة في سوريا بتوفير الإصدارات الحديثة الخاصة بالتجارة الإلكترونية لأعضاء المهنة.
- أن تهتم الجهات الرسمية والمنظمة للمهنة في سوريا بتطوير برامج تدريبية للمدققين السوريين حول التدقيق التجارة الإلكترونية.

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسات الإستدلالية الى التعرف على مدى جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتبيان أثر التجارة الإلكترونية على مهنة تدقيق الحسابات في دول عربية مختلفة كانت على التوالي: الجزائر، المملكة العربية السعودية، وسوريا. حيث إعتمد الباحثون في دراستهم على إستخدام إستبيان وذالك لتحليل آراء عينة من الخبراء المحسبين و محافظي الحسابات حول هذا الموضوع .

وقد خلصت هذه الدراسات الى انه يوجد العديد من التحديات ومشاكل لمهنة التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية من بينها:

-ضرورة تدريب المدققين على مهارات اللازمة لتمكينهم من تدقيق في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

-التجارة الإلكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير التدقيق نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الإلكترونية آثارا على معايير المحاسبة والتدقيق تؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة.

الخاتمة

لقد عالجت هذه الدراسة موضوع جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، حيث كان الهدف منها هو معرفة متطلبات التدقيق في ظل هذه البيئة وآليات تطبيقها وكدى معرفة نواحي تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق؛ وبغية الوصول الى هذا الهدف قمنا بمعالجة مضوع الإشكالية من خلال ثلاث فصول انطلاقا من مجموعة من الفرضيات الأساسية باستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة، حيث تناولنا في الفصل الأول مدخل الى تدقيق الحسابات والتجارة الإلكترونية من تعريف ومفاهيم عامة الى الأهمية والأهداف.

أما في الفصل الثاني فقد عالجنا فيه أثر التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق من خلال إظهار العلاقة التي تربط بينهما والمخاطر التي تواجهها البيئة الإلكترونية على هذه المهنة وكذلك متطلبات التي يجب أن تتوفر في القائمين على هذه المهمة بغية تحقيق المستوى المطلوب من الجودة التي يفترض أن تتصف بها عملية التدقيق.

أما فيما يخص الفصل الثالث، ونظرا للوضع الصحي الراهن والمتعلق بتفشي فيروس الكورونا، فقد تعذر علينا القيام بالدراسة الميدانية، لكن بالرغم من ذلك قمنا بالوقوف على بعض الدراسات السابقة التي عالجت هدا الموضوع سواء بطريقة المباشرة أو غير مباشرة حيث اقتبسنا من ثلاث دراسات مختلفة كانت كلها عبارة عن مقالات نشرت بمجلات علمية، حيث تعلق الأمر بدراسة واحدة أعدت في الجزائر، ودراستين أعدتا خارج الجزائر الأولى في المملكة العربية السعودية والأخرى في سوريا.

وقد كان بإمكاننا التوصل من خلال عرض وتحليل هذه الدراسات إلى أن هناك أوجه تشابه معينة تربط بين كل دراسات في الدول العربية في هذا المجال، حيث تمثلت في المشاكل و المخاطر التي جلبتها تكنولوجيا المعلومات الى مهنة التدقيق من صعوبة تدقيق القوائم المالية الإلكترونية بسبب أدلة الإتبات الغير الدائمة و القابلة للزوال، وكذلك إمكانية تعرض هذه القوائم الى التلاعب أو تغير من قبل الإدارة و الملاك، كما تشابهت الدراسات حول شخصية المدقق و حاجته إلى تأهيل العلمي و العملي في هذا المجال و مواصلته للتعليم المستمر.

وعليه، يمكن القول، أن التجارة الإلكترونية ظاهرة معاصرة حولت جزءا من أداء الأعمال من الطرق التقليدية إلى الطرق الآلية، وهذا بدوره فرض نوعا من الإجراءات الجديدة التي تحتاج إلى الكثير من البحوث لكي تتأصل وتصبح مألوفة، ويتم التعامل معها بالطرق التي تجعلها أكثر قابلية وأكثر شرعية، و يتحتم معها ضرورة تطوير مهارات مدقق الحسابات والعناية بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة والكبيرة في بيئة التجارة الإلكترونية كما تتطلب منه ان يكون مؤهل في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من أداء عملية التدقيق بشكل يحقق جودة هذه العملية.

كما تؤثر التجارة الإلكترونية على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير التدقيق نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الإلكترونية آثارا على معايير المحاسبة والتدقيق تؤدي إلى التغيير في النظم المحاسبية المستخدمة وبالتالي تزيد من جودة عملية التدقيق وترفع من فعالية هذه العملية في عالم الاعمال الحديث والمعاصر.

1. إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تؤثر التجارة الالكترونية على مهنة تدقيق الحسابات، وذلك من خلال إدراك أدلة الإثبات الالكترونية ومدى اعتماد المدقق عليها إلا أن هناك مخاطر تواجه مهنة التدقيق في ظل التجارة الالكترونية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يتطلب من المدقق في ظل بيئة التجارة الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات وذلك في تأدية المدقق لمهامه بإتباع مجموعة من المتطلبات والتي من شأنها أن توفر إمكانية مزاولة مهنة التدقيق، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يوجد العديد من المشاكل والمخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية منها ماهو متعلق بالجانب التأهيل العلمي للمدقق ومنها ما يتعلق بجمع الأدلة الإلكترونية وتأكد من صحة القوائم المالية وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

2. نتائج الدراسة:

تتمخض عن أي بحث علمي جملة من النتائج النظرية والميدانية يتوصل منها القارئ الى أهمية هذه الدراسة ويقف من خلالها على قدرة الباحث على الوصول الى أهدافه المشار اليها في المقدمة، ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث ما يلي:

النتائج النظرية:

إستنادا الى الأدبيات التي إعتمدنا عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالإعتماد على ما إحتواه هدا البحث من فصول توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتثمل فيما يلي:

-أدى التطور التكنولوجي الحاصل في مجالات الإعلام والاتصال الى ظهور حاجة عالم التجارة للولوج الى منصات الإلكترونية للتعامل من خلالها لتسوية العديد من المعاملات من بيع وشراء وتسويق، حيث أصبحت هذه المعاملات تتم عن طريق شبكة الأنترنت وهذا ما أدى الى ضرورة اطلاع المدققين على تكنولوجيا المعلومات ومواكبتها للقيام بأعمالهم على أكمل وجه حيث أصبح المدقق ومع التطور المعلوماتي والتكنولوجي ملزما بالقيام بعملية تدقيق الحسابات المالية وسجلات المؤسسة عن طريق الوسائل الإلكترونية ليقدمها سواء للمسيرين او مجلس الإدارة.

- ضرورة التأهيل العلمي للمدقق من خلال الدورات التدريبة المتخصصة والتزود بالمعرفة التقنية ومواصلة التعليم المستمر في مجاله من أجل تطوير أدائه وتحسينه ليقدم خدمة ذات جودة عالية.

- لتطبيق التدقيق في ظل بيئة التجارة الالكترونية يتوجب الالمام بمجموعة من الاليات والمتطلبات التي يجب على كل المؤسسات ان توفرها لمدققيها من توفر الأمن والحماية لتكنولوجيا المعلومات، توفير خبير لمساعدة المدقق إذا تعذر عليه الفهم الكافي لبيئة التجارة الإلكترونية، وتمكين المدقق من المعرفة الكافية لنشاط

المؤسسة وفهم العمليات والممارسات التي قد يكون لها اتر على تقارير المالية أو تقارير المدقق لتتصف في الأخير بالجودة المطلوبة وترفع من قيمة الاستفادة منها من طرف مختلف الأطراف المتعاملة في بيئة اعمال المؤسسة.

- تواجه مهنة التدقيق العديد من المشاكل والتحديات التي فرضها التطور التكنولوجي والتقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الإلكترونية مما أدى الى ضرورة نشر القوائم المالية على الأنترنت الذي أدى بدوره الى إضعاف الثقة في هذه البيانات ومن بينها تعرض هذه الأخيرة للتلاعب من قبل أصحاب المؤسسة أو أطراف أخرى بسبب عدم التأمين على المواقع الالكترونية.

النتائج الميدانية:

بسبب الوضع الراهن للبلاد كما أوضحنا من قبل فقد تعذر علينا القيام بدراسة ميدانية حيث قمنا بتجميع دراسات سابقة مشابهة لهذا الموضوع والقيام بتحليلها والمقارنة بين نتائجها، حيث توصلنا الى أنه لا توجد فروق كبيرة بين الجزائر والدول العربية الأخرى فكلها توصلت الى نتائج متشابهة الى حد كبير من بينها:

-أهمية التأهيل العلمي والتكنولوجي للمدققين والحاجة الى المعرفة الكافية بالبيئة التكنولوجيا الحديثة للتجارة فقد أصبحت كل المعاملات في الوقت الراهن تعتمد على نظام المعلومات الإلكتروني وعليه أصبحت المؤسسات في هدا العصر تعتمد بشكل كبير على هدا الأخير مما أدى إلى ضرورة إلمام المدققين بالمعرفة التامة لنظم المعلومات الإلكترونية.

-أن تهتم الجهات الرسمية والمنظمة للمهنة بتطوير برامج تدريبية للمدققين حول التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

-الحاجة الى تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات لتواكب التطور التقني والتجاري بصورة تتلاءم مع تطورات بيئة الأعمال الحديثة وتلبي حاجات ومتطلبات سوق المهنة.

- كما أشارت الدراسات المعروضة الى وجوب وجود توفير عامل أمنية المعلومات الإلكترونية كونها تعتبر من أدلة إثبات صحة المعاملات والقوائم المالية للمؤسسات.

- أيضا توصلت الدراسات الى أن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية الى أن يقوم المدقق بالموافقة عليها خلال مدة محددة، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها.

3. اقتراحات الحلول:

- ✓ زيادة اهتمام الجامعات بتدريس تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والتدقيق لمواكبة متطلبات العصر الحالي.
- ✓ اهتمام الجامعات بتدريس التدقيق في بيئة التجارة الالكترونية

- ✓ إعطاء مدارس تكوين المدققين أهمية في تدريس تكنولوجيا المعلومات خاصة في المحاسبة والتدقيق، في إطار تطوير برامج التدقيق من تقليدي إلى إلكتروني.
- ✓ عقد اتفاقيات بين مكاتب المحاسبة والتدقيق من جهة والجامعة من جهة أخرى لتوفير المناخ المناسب لإجراء البحوث العلمية.

4. آفاق البحث:

تعالج هذه الدراسة في تناياها جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ولإتساع هذا الموضوع فانه لا يمكن إحاطته من كل الجوانب في دراسة واحدة، ومنه يمكن فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- ✓ تحديات ومتطلبات مهنة التدقيق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
- ✓ أثر استعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل عمليات التجارة الالكترونية.
- ✓ تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر في ظل التجارة الالكترونية.
- ✓ انعكاسات بيئة المحاسبة الإلكترونية على عملية تدقيق الحسابات.
- ✓ المحاسبة البيئية في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

المؤلفات

1. إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المدققة، جامعة طنطا، مصر، 2010.
2. أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل الى تدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005.
4. أمين سيد احمد لطفي، المراجعة الدولية وعمولة اسواق راس المال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005.
5. توفيق مصطفى ابو رقبة واخرون، تدقيق ومراجع الحسابات، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
6. خالد امين عبد الله، عالم التدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
7. رأفت سلامة محمود واخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
8. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للطباعة والنشر، عمان 2009.
9. عامر إبراهيم قندليجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة للنشر، عمان، 2015.
10. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المدققة الالكترونية في أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2004.
11. غسلان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
13. محمد السيد سرايا، اصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
14. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
15. محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية، 2004-2005.

16. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003.

17. محمد عبد السين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2010.

18. هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار النشر، الاردن، 2006.

19. وليام توماس، امرسون هنكي، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الاول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة –دراسة ميدانية في اليمن، أطروحة دكتورة في المحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، جامعة دمشق، سنة 2006.

2. أغمين يعقوب، أثر المعالجة الالية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011.

3. حبشي أسماء، أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المدققة الخارجية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2016/2015.

4.صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2017/2016.

5. صراع كريمة، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014.

6. عطا الله عمر، تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

7. محمد تقرورت، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

8. مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، 2013.

9. منهل مجيد أحمد، إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة سانت كلمنتس العالمية، مكتب الموصل العراق، 2011.

مقالات ومداخلات:

1. زياد الهاشم السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ظل معايير التدقيق، مجلة الدراسة المحاسبية مالية، جامعة الموصل، المجلد 7، العدد 20، الفصل 3، سنة 2012.

2. زين يونس، كشرود بشير، أثر التجارة الالكترونية على مهنة التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول، 2020.

3. صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة العراق، العدد1، المجلد 14، 2017.

4. عمر اقبال المشهداني، ابراهيم حويقل العبادي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 27/26 افريل 2011، متاح على الموقع http://iefpedia.com/arab/?p=28839 تاريخ الاطلاع 2021/04/24 على الساعة 17:10

5. عيسى الزين، احمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات على المدققة في ظل نظم المعلومات الالكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء الاول، جامعة الوادي، 2017.

6. كريمة الجوهر واخرون، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث والدارسات الانسانية، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2002.

7. يخلف صفية، طرشي محمد، دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد2، المجلد السادس، ديسمبر، 2020.

نصوص قانونية وتنظيمية

1. القانون التجاري، الامانة العامة للحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2007.

2. المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقرير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24.

3. القانون رقم 01/10 المؤرخ في 27 جويلية 2010 والمتعلق بمهام الخبير المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

المواقع الإلكترونية:

1. https://infotechaccountants.com/.../9560 .

2. https://sqarra.wordpress.com/isas2000.

3. https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html

4. https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html

5. https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html

6. https://sqarra.wordpress.com/audit2L

الملخص

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وذلك في حدود ما يتميز به التدقيق والتجارة الإلكترونية على حد سواء من أهمية وخصائص ومتطلبات هامة تضمن نجاح كلاهما، حيث ان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على كيفية تأثير التجارة الإلكترونية على جودة تدقيق الحسابات، ومحاولة إيجاد العلاقة التي تربط بينهما وذلك مع الإحاطة بالتحديات والمخاطر التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على هذه المهنة، ومنه الوصول الى معرفة جودة التدقيق من خلال الأنظمة الإلكترونية.

وقد خلص هذا البحث الى جملة من النتائج لعل أهمها هو أن جودة تدقيق الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية مرهونة بالتأهيل العلمي الذي لابد للمدقق أن يحصل عليه ويتزود به في ظل هذه البيئة وفي ظل التطورات التي يشهدها عالم الأعمال اليوم خاصة على الصعيد التكنولوجي، وذلك من خلال الدورات التدريبة المتخصصة والتزود بالمعرفة التقنية ومواصلة التعليم المستمر في هذا المجال من أجل تطوير أدائه وتحسينه ليقدم خدمة ذات جودة عالية.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الحسابات، المدقق، جودة التدقيق، التجارة الإلكترونية.

Abstract :

This study dealt with the issue of the quality of auditing accounts in the light of the e-commerce environment, within the limits of the importance, characteristics and requirements of both auditing and e-commerce that ensure the success of both, as the aim of this study is to determine how e-commerce affects the quality of auditing. Accounts, and an attempt to find the relationship between them, while taking note of the challenges and risks imposed by electronic disclosure on this profession, including access to knowledge of the quality of auditing through electronic systems.

This research has concluded a number of results, perhaps the most important of which is that the quality of auditing accounts in the light of the e-commerce environment is dependent on the scientific qualification that the auditor must obtain and be provided with in light of this environment and in light of the developments that the business world is witnessing today, especially at the technological level. Through specialized training courses, providing technical knowledge and continuing education in this field in order to develop and improve its performance to provide a high quality service.

Keywords: auditing, auditor, audit quality, e-commerce.